المقدمة:

الاستثمار هو عبارة عن رأس المال المستخدم في إنتاج أو توفير السلع والخدمات وقد يكون استثمار ثابت كالأسهم والسندات ومقيد مثل ملكيه الممتلكات.

أهميه الدراسة:

ـ زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد وتحسين معيشة المواطنين.

ـ توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.

ـ زيادة تكوين المعدل الرأسمالي للدولة.

ـ توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.

مشكله الدراسة:

* هل الاستثمار الأجنبي ساهم في الناتج القومي الإجمالي؟

* هل الاستثمار الأجنبي ساهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة؟

أهميه الدراسة:

ينتج الاستثمار الأجنبي آثار انتشار في الاقتصاد المحلي من خلال التشابك مع الموارد المحلية والمنافسة ولكن قد تنتج آثار سلبية إذا ما دفع المشروعات المحلية إلى الإغلاق لعدم قدرتها على الحصول على التمويل اللازم كتنمية وتكنولوجيا وقد لا تحدث آثار انتشار على الإطلاق إذا كانت هنالك عقبات مؤسسيه أو وصول في ألقدره الاستجابة للمشروعات المحلية. وكتمويل فإن الاستثمار يعبر عن تدفق من الموارد الخارجية يستطيع أن يدفع عن معدلات الادخار المحلي في البلدان المستقبلية.

مجتمع الدراسة:

(السودان)

منهج الدراسة:

ـ يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.

فروض الدراسة:

ـ يوفر الاستثمار الأجنبي فرص عمل خاصة إذا اعتمد على الأيدي العاملة المحلية بدرجه أكبر من اعتماده على الخبرات الاجنبيه والعمالة المصاحبة من دولته.

ـ أقامه مشاريع جديدة على رأس المال والتكنولوجيا الحديثة.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: (الاقتصاد السوداني)

* **المبحث الأول:** نبذه تعريفيه عن الاقتصاد السوداني:

* **المبحث الثاني:** مقومات الاقتصاد السوداني:

* **المبحث الثالث:** معوقات الاقتصاد السوداني:

الفصل الثاني: (الاستثمار عامه)

* **المبحث الأول:** الإطار النظري للاستثمار:

* **المبحث الثاني:** مناخ وسياسات جذب الاستثمار:

* **المبحث الثالث:** مناخ الاستثمار في السودان:

الفصل الثالث:(الاستثمار الأجنبي في السودان)

* **المبحث الأول:** تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في السودان

* **المبحث الثاني :** تحديد النماذج المستخدم والتعريفات بالمتغيرات:

* **المبحث الثالث:** معوقات الاستثمار الأجنبي في السودان:

الفصل الرابع: دراسة حاله:

***المبحث الأول:** نبذه عن ولاية نهر النيل

***المبحث الثاني :** مجموعه شركات ألراجحي الزراعية

***المبحث الثالث:** تحليل الدراسة

ـ الخاتمه

ـ النتائج والتوصيات

ـ المصادر والمراجع

المبحث الأول

نبذه تعريفيه عن الاقتصاد السوداني

يحتل السودان موقعا جغرافيا متميزا بين دول القارة الأفريقية ويعتبر محطة إستراتيجية وسطيه بين قارات العالم عده تسع دول من ناحية الاربعه هي مصر من الشمال وليبيا من الشرق الغربي ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى ومن الجنوب جمهوريه جنوب السودان؛ وإثيوبيا وارتريا من الشرق والشمال الشرقي من جهة البحر الأحمر المملكة العربية السعودية[1] .

فالسودان هو قطر شاسع وغني بالموارد الطبيعية الزراعية (الأراضي الخصبة)؛ والحيوانية؛ والمعدنية؛ والمائية والاعتماد الرئيسي للسودان هو ألزراعه وتمثل 80 % من نشاط السكان ويعتمد على الصناعات الزراعية خصوصيا[2]

يزخر السودان بالموارد المائية الضخمة؛ موارد مائية لامثيل لها في الوطن العربي. يعد بحر السودان من الجنوب إلى الشمال ثاني أطول نهر في العالم (نهر النيل) حيث يبلغ طوله 6700 كيلو متر مكون من مجموعة من الروافد؛ بالإضافة إلي الهند جمهوريه جنوب السودان مثل السوباط وليبور وكثير من الروافد وتقدر كميه هذه المجاري عند خزان أسوان ب84 مليار متر مكعب نصيب السودان فيها 4 مليار حسب اتفاقيه 1929) تعادلت للسودان موارد مائية أخري من الإمطار والمياه الجوفية للسودان.

يقسم نهر النيل أراضي السودان إلى شاطرين شرقي وغربي وتقع العاصمة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأزرق والأبيض ويتوسط السودان حوض وادي النيل وهو بذلك ثالث أكبر بلد في أفريقيا بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية والسادس عشر على نطاق العالم وكان الأكبر مساحه في العالم.

العربي وأفريقيا قبل انفصال الجنوب عام2011 والعاشر عالميا بمساحة قدرها 2 مليون كيلو متر مربع تقريبا بعد استقلال السودان استعلن قيم الحرب الاهليه حتى 5200 عدا فترات سلام متقطعة نتيجه صراعات عميقة بين الحكومة المركزية في شمال السودان وحركات ممتدة في جنوبه، وانتهت الحرب. الاهليه بالتوقيع على اتفاقية السلام الشامل في النصف الثاني من عام (2008)شهدت ازدهار في الاقتصاد السوداني.

---

[1] الواثق عباس عبدالرحمن,المدخرات علي الاستثمار في الاقتصاد السوداني,دار المصروفات للنشر,الخرطوم غرب,(2016)الطبعة الأولي,ص105

[2] Htts:AR Wikipdalwidx Rpttcold=212873555 15/1/2018[2].الحرة الموسوعة

وتدفقات كبيره في الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة قي الاقتصاد السوداني وتدفقات كثيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة في إنتاج وارتفاع أسعار النفط وبدأ السودان تصدير النفط الخام في الربع الأخير من عام1999حتي الآن وقد يتم العمل في السودان في صندوق النقد الدولي لتنفيذ الاقتصاد الكلي. يتمتع السودان بموارده الطبيعية الأخرى، فهو بأرضه الشاسعة ومياهه الوافرة وتحتوي باطن الأرض من مصادر وثروات ينصح بالخير لكل مستثمر يسع لزيادة هذه الوارد واستغلالها.

تقدر المساحة الزراعية في السودان بحوالي 84مليون هكتار إي م يعادل 200مليون فدان المستقل منها حاليا لا يتجاوز 15% تقريباً وفيها القطاع المطري والتقليدي والمروي. وهنالك مساحات مغطاة بالغابات والشجيرات والمراعي الطبيعية وتنتج كثير من المنتجات والأخشاب والفحم النباتي وحطب الحريق وغيرها من المنتجات.

السودان يعتمد على ألزراعه التي تشكل ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم على الحصيلة الكلية للصادرات وتغطي الصادرات الزراعية الرئيسية (القطن، الصمغ العربي، السمسم) سوى ربع الواردات ويستهلك السودانيين القليل من إنتاج القطن والباقي يخصص للتصدير خاصة لليابان وتايلندا وإيطاليا.

فالسودان أكبر منتج الصمغ العربي ويغطي ثالث أرباع الطلب العالمي وفي السمسم ثالث منتج بعد الصين والهند وثاني مصدر لها بعد الصين.

وتراجعت أهميه القطن في السوق العالمية نظرا لتطور صناعه الملابس وكذلك للصمغ العربي بسبب الظروف المناخية والحشرات وعدم العناية.[1]

كما أن السودان يسخر بالعديد من موارد باطن الأرض من المعادن والبترول يحتل السودان ألمرتبه الأولى من الدول العربية كما يساهم في إنتاج اللحوم في العالم العربي كما يحتل ألمرتبه الثانية بين الدول الإفريقية من حيث ثروته الحيوانية وقدرت في عام 6198بحوالي(57) رأس وتساهم منذ ذلك الحين في الدخل القومي للبلاد إما في التسعينات قلت الاحصائيه بسبب الحروبات بالإضافة إلى ثروات السمكية والحيوانات البرية ومنتجات الثروة الحيوانية وغيرها.

من الجانب البشري يقدر سكان السودان بحوالي 25 مليون نسمه حتى التسعينات عام 3199 2 م بما يفوق 30% من السكان ويتمركز أكثرهم علي مناطق المياه(النيل وفي عام 200 /الوديان)[2].

[1] الواثق عباس عبد الرحمن، مرجع سابق، ص106

[2] الواثق عباس عبد الرحمن، مرجع سابق ص111

ظل الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال يعاني من التناقض بين الموارد والثروات الطبيعية الكبيرة. التي يتمتع بها السودان والتي تجعله من أغنى دول العالم وبين الواقع الاقتصادي المتخلف الذي يعيشه، وجاءت ثوره الإنقاذ تنتهج خططا اقتصاديه وبرامج من شأنها أن تحدث تغيرا في الواقع الاقتصادي السوداني وتفجر الطاقات والإمكانات المعطلة وتدفع بعجله الإنتاج في المجالات وقد كانت الشركة ثقيلة والمهام كبيره ومعقده ولكن راهنت الإنقاذ منذ البداية على أن الشعب سيقف إلى جانب برامجها التي خلصت إليها من نتائج وقرارات ومؤتمرات الحوار التي ضمت خبره أبناء الوطن علما وتجربه وخبره فبدأت الحكومة في تطبيق هذه القرارات عمليا على الواقع، فصبر شعب السودان وهو يؤيد الخروج من دائرة استجداء الإعانات إلي رحاب البر العليا إذا اتجهت ألدوله بداية نحو الإصلاح الاقتصادي على مستويين.

*مستوى البرنامج الثلاثي المرحلي(1993-1995):-

مستوى التخطيط الاستراتيجي كما ورد في الاستراتيجي القومية الشاملة 3199_1992 ثم في ألاستراتيجيه ربع القرنية(2006-2003) وقد ركز البرنامج الثلاثي الأول على تحريك جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج باعتباره[1]

انه كان برنامج إنقاذ ولذا اتجه نحو تعبئه الموارد وتأكيد مساهمه الجهاز المصرفي في التنمية خاصة ألزراعه والاهتمام بالإصلاح الهيكلي والإداري وإعطاء الأولوية لقضايا السلام والأمن والدفاع والاعتماد على الذات في تمويل المشروعات بعد أن توفق العون الدولي، والسعي نحو تحرير الاقتصاد، ثم جاءت مرحلة التخطيط الاستراتيجي الذي تم من خلال أفراد الإستراتيجية القومية الشاملة (2002-1992م) والتي حددت أهم أهداف ألخطه الاقتصادية في استقرار القيمة الداخلية والخارجية للعملة الوطنية وتحقيق معدل نمو موجب وحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات التضخم وإكمال الترتيبات اللازمة الاكتفاء الذاتي من البترول والبدء في تصديره واقتضت هذه السياسات تعديلاً في الهياكل والقوانين المالية والإصلاح الضريبي، فصدرت قوانين الاستثمار والقوانين المالية واستحدثت قيمه الضريبة المضافة، واتبعت سياسة نقدية في غاية الصرامة منها منع المصارف من تجاوز مقدرتها التمويلية وإلزامها بالاحتفاظ بالاحتياطي القانوني (15%_20%) مع تخفيض الحد الأدنى من هامش الأرباح لتشجيع الاستثمار وتشجيع أسباب التحويلات الخارجية مع توفير العملات الاجنبيه عبر القنوات الرسمية ومن خلال هذه السياسات بدأ السودان يرتب أوضاعه مع المؤسسات الدولية ويسدد ما عليه من ديون متراكمة وينشئ محفظة لتمويل الزراعة التي يقوم عليها عصب الاقتصاد السوداني. ونجح قانون الاستثمار وما قدمه من تسهيلات في جذب المستثمرين من أوروبا وتركيا ودول جنوب شرق آسيا وبعض الدول العربية والآسيوية.

[1] نفس المرجع، ص 104-105

***وكانت نتائج ذلك كله تحسين واضح في الأداء الاقتصادي يتمثل في الآتي:**

- ساهمت السياسات النقدية المتشددة في خفض معدل التضخم حتى يبلغ 15.5% في نهاية عام(1999) ثم تراجع إلى متوسط 7%.

- شهد سعر الصرف للدينار السوداني استقرارا ملحوظا حيث اختفت تعدديه أسواق النقد الأجنبي وتلاشت الفجوة بين سعر الصرف لدى المصارف والسوق المركزي.

- تحول معدل النمو في الاقتصاد السوداني من السالب إلى الموجب إذ بلغ 80% وهو أعلى المعدلات في المنطقة

- ارتفع حجم الصادرات بفعل دخول صادرات البترول إلى قائمه الصادرات السودانية.

- وفي مجال التنمية القومية استمر الصرف على المشروعات الكبرى كعمليات استخراج البترول وزيادة ألرقعه الزراعية والتعليم وتأهيل البنيات التحتية كمرافق الري والكهرباء والطرق ومن الإنجازات التي تحققت استقلال الثروة النفطية وقيام مجمع ثارب الصناعي ومدينه جياد الصناعية الثقيلة وسد مروي والطرق والجسور وتطوير الاتصالات والتقنية المصرفية ولا زالت الإنجازات تتوالى.

- وباعتبار أن الاقتصاد السوداني قد بدأ يتعافى ويستقر فقد تم تنفيذ برنامج اقتصادي وطني يغطي الدفتر (2001-2007)

***اشتمل علي:**

° التركيز على تحسين الأحوال المعيشية للمواطن ومحاربه الفقر والعطاله.

° الاولويه لتنمية الريف عامة وخاصة الجنوب والمناطق المتأثرة .

° ترشيد الموارد الداخلية والعمل علي جذب الاستثمارات الخارجية .

° ابتعاد ألدوله عن النشاط الإنتاجي والخدمي لصالح القطاع الخاص مع توفير الضمانات .

***الثروة الحيوانية:**

إعداد الثروة الحيوانية بالمليون رأس حتى عام(2005) الإبل 3.547
الماعز42.179 الضأن49.797 الابقار40.369

***المنتجات الغابة:**

تساهم أشجار الطلح في تشكيل جانب من ثروة السودان الغابة حيث تبلغ المساحة المزروعة بأشجار الهشاب (20401)فدان تنتج في المتوسط 15.200 مليون طن في العام .إنتاجيه الأخشاب(11250)متر مكعب منشور(141450)متر مكعب حريق. بينما يبلغ متوسط إنتاج الفحم بالجوال في العام (17772541)

***المعادن والبترول:**

الذهب (4.73) الكروم(14666) الجبص(5132) الملح(48685) الفضة(2.40).

المبحث الثاني

مقومات الاقتصاد السوداني

لن يأتي هذا البحث بجديد وهو يتحدث عن مقومات الاقتصاد السوداني، لأن تلك المقومات تكاد تكون معلومة لدى الجميع غير أن ضرورة تشخيص واقع الاقتصاد السوداني وتأثيرات انفصال الجنوب عليه تقتضي الوقوف على تلك المقومات ليس بالتفصيل ولكن من خلال إرشادات عامه.

أن أبرز مقومات الاقتصاد السوداني، كما هو معروف هو النشاط الزراعي بشقيه النبات والحيواني قطاع ألزراعه هو القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بنسبة تتراوح ما بين 35%و45% كما أن النسبة الأكبر من السكان ترتبط أعمالهم وأنشطتهم بهذا القطاع فيما ظل قطاع الصادر لعقود عديدة (قبل اكتشاف البترول) يعتمد بدرجه كبيره على منتجاته ويتعزز هذا الوضع الذي ينفرد به القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني بفضل م يتمتع بة السودان من موارد زراعيه كبيره تتضمن اتساع مساحه الأراضي ألصالحه للزراعة وتعدد مصادر المياه من انهار وأمطار ومياه جوفيه وكذلك تنوع المناخات في أقاليم البلاد المختلفه وهذه جميعها عوامل تعكس فرص التنوع المحصولي الذي ينطوي عليها الناتج الزراعي في السودان في شقه النباتي والذي يتسع ليشمل إنتاج قطاعات الغابات في رقعته الواسعة التي تنتشر في مناطق مختلفة من البلاد أضف إلى ذلك قطاع الثروة الحيوانية والسمكية بمختلف مكوناتها.

ان الأرقام ألمرصده حول إمكانات السودان الزراعية (قبل انفصال الجنوب) تقدر الأراضي ألصالحه ألزراعه بحوالي 200مليون فدان بينما تقدر حجم المراعي والغابات بحوالي 400مليون فدان[1].

وبالنسبة للموارد المائية فإن حصة السودان من مياه نهر النيل وروافده تبلغ18.5مليار في العام لايستقل السودان منها فعليا سوى 12.2 مليار متر مكعب فضلا عن ذلك هنالك مساقط المياه والوديان والخيران بجانب المياه الجوفية التي تنتشر في 50% من مساحه السودان الكلية ويقدر مخزونها بنحو 2،15 مليار متر مكعب بشكل النشاط الصناعي مقوما آخر من مقومات الاقتصاد السوداني غير أن أثره ظل محدودا على مستوى البناء.

[1] الزراعة في السودانWWW.sudan.sdigorgraphy.statests

الهيكلي للاقتصاد القومي وعلى مستوى استيعاب القوه العاملة وعلى مستوى المساهمة في هيكل الصادرات فمنذ الاستقلال عام (1956) وحتى النصف الأول من تسعينات القرن الماضي لم تتجاوز نسبه مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي أل 9% في أحسن الأحوال.[1]

كما أن نسبه القوه العاملة في هذا القطاع تبقى ضئيلة جدا مقارنه بما هو الحال في القطاع الزراعي. فضلاً على أن هيكل الصادرات السودانية قبل اكتشاف وتصدير البترول خلا من أي منتجات صناعية (باستثناء سلعه السكر وبنسبه ضئيلة)[2].لقد ظل دور القطاع الصناعي في الاقتصاد السوداني محدودا باستثناء الفترة التي دخل فيها النفط وما ارتبط به من قيام مصافي لتكريره في دائرة النشاط الاقتصادي السوداني. حيث أن كان هذا القطاع وما يزال يعتمد على بعض الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالإنتاج الاستهلاكي المباشر مثل صناعه السكر والصناعات الغذائية الاخري وصناعه النسيج وصناعه الأسمنت وغيرها من الصناعات التقليدية والأنشطة الحرفية. والتطور الوحيد الذي حدث في هذا القطاع بجانب صناعه تكرير النفط هو قيام صناعة تجميع السيارات والآليات التي تولتها شركه جياد ضمن أنشطتها الصناعية المتعددة وبفضل هذا التطور قفزت مساهمته القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبه تتراوح ما بين 21%_34% من صادرات السودان[3].أن الملاحظ بوضوح انه على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على استقلال السودان وبالرغم من ما وجده القطاع الصناعي من اهتمام ضمن خطط وبرامج التنمية المختلفة التي تبنتها الحكومات الوطنية التي تعاقبت على حكم البلاد ألا أن هذا القطاع فشل في تحقيق الأهداف ألاقتصاديه المنشودةعلي مستوي إحلال كثير من الواردات وتحسين موقف الصادرات وخلق فرص عمل واسعة وحقيقة لم يستفد بشكل كبير ومؤثر من الفرص الواسعة في مجال التصنيع الزراعي بحكم الخلفية الزراعية للاقتصاد السوداني وربما يعزي ذلك إلى جمله ن المشكلات المزمنة التي ظل يعاني منها هذا القطاع طول عقود من الزمان أبرزها مشكله عدم كفاية الطاقة الكهربائية اللازمة لضمان تشغيل مستمر للمصانع ألقائمه وكذلك المشكلات المتعلقة بنوعيه التكنولوجيا المستخدمة في تلك المصانع فضلا عن المشكلات المرتبطة بالسياسات الحكومية في جانبها المالي والنقدي كالضرائب المباشرة وغير المباشرة وسعر الصرف غير المستقل بالاضافه إلى مشكلات التمويل وارتفاع تكلفه الإنتاج الصناعي ومنافسه المنتجات الصناعية الاجنبيه[4].

---

[1] صلاح الدين علي-السودان-الاسكندرية-منشأة المصارف ص607.

[2] موقع بنك السودان المركزيwww.cobs.gov.sd/node

[3] البنك الدوليThe world bank,AFric developmentind stat.2011

[4] بلال يوسف المبارك، مشاكل ومعوقات الصناعة في السودان، مركز دراسات الشرق وافريقا

من القطاعات الوليدة التي تدور حولها حديث كثير باعتبار الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها السودان في مجالها هو قطاع التعدين حيث تشير الدراسات والأبحاث الاوليه التي أجريت. في هذا المجال إلى وجود أنواع عديدة من المعادن في باطن الأراضي السودانية أبرزها الذهب واليورانيوم فالنسبة للذهب على وجه الخصوص بدء النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة وواسعة منذ تسعينات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركه أرباب الفرنسية ثم تبع ذلك خلال السنوات الأخيرة الماضية انتشار نشاط التعدين الأهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات دارفور وتشير بعض التقارير الرسمية إلى أن صادرات السودان من الذهب أخذه في التصاعد بشكل ملموس ويتوقع أن تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء احتياطي من النقد الأجنبي في المرحلة المقبلة .

إما اليورانيوم فإن أحاديث كثيرة تدور حول توفره بكميات اقتصاديه في أراضي دارفور الواسعة وتزعم بعض الأوساط التي تناولت ازمه دارفور الأخيرة أن الاهتمام الدولي بتلك الازمه وما شهدته من تدخلات بعض الدول.[1]

ألكبري فيها ما كانت ألا سبب الاعتقاد السائد لدى الكثيرين حول حول كميات اليورانيوم وبعض المعادن الأخرى التي يزخر بها إقليم دارفور ولكنها تبقى مجرد مزاعم لا يمكن التعويل عليها ما لم تكن هناك دراسات مؤكدة معده لها.

مقوم رابع من مقومات الاقتصاد السوداني هو قطاع الخدمات ألاقتصاديه كالنقل والاتصالات والمصارف وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الاقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعيه خلال العقدين الماضيين مقارنه بما حدث في القطاعات الأخرى. ففي قطاع النقل مثلاً يلاحظ أنه على الرغم من التردي الواضح في مجالات السكك الحديدية والنقل البري والبحري إلى حد ما[2]. إلا أن تحسناً واضحا حدث في مجال النقل البري من حيث إنشاء بعض الطرق القومية واستقطاب مواعين حديثه لنقل الركاب والبضائع كما حدث تحسن محدود في مجال النقل الجوي من خلال تحديث بعض المطارات الولاية (دنقلا، الفاشر، نبالا، بور تسودان) ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الخارجي. أما قطاع الاتصالات فهو الاستثناء الأكثر وضوحا من حيث التطور الذي حدثت فيه وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الأجنبي والمحلي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي حيث أصبحت خدمات الاتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان

[1] صحيفة الصحافة,العدد6280. 13يناير,ص11

المختلفة وتعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الأفضل والأكثر تطوراً مقارنة بعدد من الدول العربية والافريقيه.

بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فإن تطوراً ملحوظاً حدثت فيه منذ أن عرف السودان النشاط المصرفي وقد ازداد عدد المصارف العاملة في السودان خلال العقود الماضية الثلاثة كما اتسع نطاق الانتشار المصرفي عبر الفروع الكثيرة التي أنشأتها تلك المصارف لتغطي خدماتها المصرفية مدن وأقاليم السودان المختلفة.[1]

مقوم خامس من غربه (جبل مره) وشماله (البجراوية -والمناطق الأثرية) ووسطه (حظيرة الدندر) وشرقه(قرية عروس، والحدائق المرجانية مقومات الاقتصاد السوداني هو قطاع السياحة حيث يمتلك السودان إمكانات سياحية كبيره ويتوزع بين ، وسواحل البحر الأحمر) هذه جميعها وغيرها يشكل مناطق جذب كبير إذا تم استثمارها بشكل جيد وكفؤ ومن ثم يمكن لهذا القطاع أن يلعب مقدرا في الاقتصاد السوداني على عكس ما هو حاصل علي أرض الواقع حالياً حيث تمثل مساهمة السياحة في الاقتصاد القومي نسبه ضئيلة تكاد لا تذكر على الرغم من وجود وزاره مختصة بها وربما يعود ذلك إلى ضعف الاهتمام بهذا القطاع وعدم وجود خطط وبرامج وسياسات جديدة لتطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي وان وجددت تلك الخطط والبرامج فإنها تفتقر إلى الاداره السياسية النافذة التي تجلبها واقع معاش[2].

أخيراً ثمة مورد اقتصادي مهم يتمتع به السودان ويشكل مقوما أساسياً من مقومات اقتصاده وهو المورد البشري حيث يعتبر السودان ن الدول المأهولة بالسكان مقارنه بدول أفريقيه وعربية أخري وقد بلغ عدد سكانه حسب بعض المصادر حوالي 44 مليون نسمه (قبل انفصال الجنوب) تشكل القوه ألعامله نسبه كبيره صحيح أن نسبه ألاميه وسط هذا العدد الكبير من السكان عاليا نوعا ما(61%حسب إحصاء عام2003) مما يوثر على نوعيه المورد البشري وعلى مدى أمكانيه الاستفادة منه اقتصادياً لجهة تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي غير أن مجهوداً كبيراً قد بذل وما يزال لتحسين نوعيه هذا المورد من خلال التوسع في التعليم العام بأنواعه المختلفة وفي التعليم العالي بمجالاته المتنوعة والمتعددة وعلى الرغم مما يقال حول جوده مخرجات العلمية في السودان بمستوياتها العام والعالي[3] إلا أنها تطلب عمليه ذات إثر فيما يتعلق بتحسين نوعيه المورد البشري يختلف اثنان حول الدور الذي لعبه السودانيين العاملون بالخارج في شتاء نهضة العديد من الدول وما زال الكثيرون منهم بسبب كفاءة في خدمه مجتمعات تلك الدول مما تقدم أن استعراضا عاماً ومقتضيا المقومات الرئيسية التي ينطوي عليها الاقتصاد السوداني ومدى الاستفادة المحدودة منها. [4]

---

[1] عثمان إبراهيم السيد، مشكلات النقل في السودان في قضايا النقل في السودان، أوراق المؤتمر العلمي مركز دراسات شرق إفريقيا- الخرطوم 2004

[2] قطاع الاتصالات ودوره في التنمية مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية. الخرطوم 2010

[3] موقع بنك السودان المركزي WWW.cboso.gov.sd/nd456

4 كتاب حقائق العالم, www.C.I.A Fact book 81

المبحث الثالث

معوقات الاقتصاد السوداني

هنالك عوامل خارجية وأخرى داخليه أدت إلى فشل السودان من استقلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية لإصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

***العوامل الخارجية:**

العوامل الخارجية أهمها الحرب الاهليه بجنوب البلاد وموجات الجفاف والتصحر التي اجتاحت بعض المناطق في البلاد إلى جانب الكوارث الطبيعية كالإمطار والسيول والفيضانات التي أدت إلى تدمير البنيات الاساسيه من القطاعات الإنتاجية والخدمية وتبعتها موجات نزوح جماعية من السكان من مناطق إلى أخرى متسببا في مزيد من الضغوطات في الخدمات ألقائمه في مناطق النزوح أن عدم الاستقرار السياسي إلى جانب الحروب الاهليه التي استنزفت كثيرا من الموارد المالية والبشرية في عدم الاستقرار نظم الحكم والحكومات .

***العوامل الداخلية:**

نتيجة لعدم الاستقرار السياسي لم تجد ألدوله مجالاً لعدم برامج اقتصاديه شامله مما أدى اختلال توازن الاقتصاد الكلي والخلل في التوازن الداخلي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والانخفاض في نظم سعر الصرف وتدهور في قيمه العملة الوطنية. لقد أدى اختلال الحساب الخارجي إلى اتساع فجوه العجز في قطاعات ألزراعه والكهرباء والطرق وترتب على ذلك مزيد من التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومزيد من الخلل في ميزان المدفوعات والتوازن الداخلي والخارجي [1]

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسي,منهجيه الإصلاح الاقتصادي في السودان,العملة المحدودة2011,ص ص26-28

لذلك تدهور الاقتصاد السوداني له مجموعه من الأسباب:-

التضخم:

هو من الأسباب الرئيسية لتدهور الاقتصاد السوداني بسبب عجز في الميزانية المالية ونتج عنه فقدان للعائدات النفطية وانخفاض في الإنتاج الصناعي والزراعي بسبب الاعتماد المتبادل على النفط دون الاهتمام بعوائد القطاعات الإنتاجية الأخرى حيث شهد معدل التضخم ارتفاع مستمر حتى وصل في أغسطس عام2012 إلى 41.6%تقريباً وساهم [1]

ارتفاع مستوى الأسعار إلى انخفاض قيمة النقود ونتج عن ذلك تراجع لرأس المال والاستثمارات الناتجة بالقطاع الخاص بسبب الخوف من اختلال التوازن الاقتصادي في السودان.

*** انخفاض احتياطي النقود الاجنبيه:**

ظهرت نتيجة لندرة احتياطي النقود الاجنبيه الناتجة عن فقدان عوائد النفط في السودان الذي يشكل المصدر الرئيسي للعملات الاجنبيه ونتج عن ذلك انخفاض بقيمه الجنيه السوداني مقارنه مع سعر الصندوق والدولار الأمريكي.

*** ظهور عجز بالميزان التجاري:**

هو من الأسباب المباشرة لتدهور الاقتصاد السوداني إذا ازدادت العجز في الميزان التجاري نتيجة لتراجع الصادرات الاقتصادية التي ظهرت بسبب انخفاض كميه النفط مع تأثير ارتفاع سعر الصرف للعملة الاجنبيه مما أدى إلى ارتفاع التكلفة الإنتاجية وزيادة نسبه التضخم التي اعتمدت على استخدام حلول مؤقتة مثل القروض المصرفية ورفع معدل الضرائب.

*** تراكم الديون:**

ظهر في نهاية السبعينات من القرن العشرين للميلاد إذا تأثر الاقتصاد السوداني لتراكم الديون الخارجية ووصلت في عام2012 إلى ما يقارب 42 مليار دولار وتعد هذه الديون من العقبات المباشرة أمام المشروعات التنموية لذلك تسعى الحكومة للسودانية إلى البحث عن مخرج من تراكم هذه الديون عن طريق الاستفادة من المبادرات الإنسانية ألدوليه .

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، العملة المحدودة 2011، ص- ص 26-28

***البطالة:**

من الأسباب والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السوداني إذ أدى ركود الحالة الاقتصادية وظهور الكساد المرافق للسياسات الداخلية مثل السعي الخصخصة ومعانة السودان خطر بالمجتمع الدولي إلى ظهور مشكله البطالة حيث شملت كافه فئات الأفراد من العمال والمزارعين والأطباء والمهندسين وغيرهم[1]

***معوقات الاقتصاد السوداني بالنسبة للقطاعات:**

يعاني الاقتصاد السوداني من تدهور في أغلب المجالات مما أدى إلى التأثيرات على النمو والتنمية الاقتصادية في السودان ونتج عن ذلك تراجع العديد من القطاعات الاقتصادية من أهم الأحداث التي أثرت على القطاع الزراعي ظاهرتان خلال عرض الثمانينات ظاهره الجفاف والتصحر التي تفاقمت في موسم1984-1985 وألحقت ضرر بالغ للإنتاج وظاهرة ألسيوله والفيضانات التي حدث في موسم (1988-1989م)[2].

ـ معوقات القطاع الزراعي:

*** سوء أداره القطاع الزراعي:**

يعتبر التخلف في نوعيه أداره القطاع الزراعي عائقاً أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية بهذا القطاع وحائلا دون الاستفادة من المزايا التكنلوجيه الزراعية المستوردة فبدون وجود أساس تنظيم سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفه خاصة أساليب إدارتها ومستوى إدارتها تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية. ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تعتمد على إدارتها وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهليه الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وقدرته على القيام به.[3]

[1] إيمان الحيارى، أسباب تدهور الاقتصاد السوداني,www .google.net

[2] الواثق عباس عبد الرحمن، مرجع سابق، ص112

[3] مأمون أحمد محمد نور، الإصلاح الزراعي الحاضر، مجله السودان، العدد الخامس، يناير2005، ص110

***معوقات طبيعيه:**

هذا النوع بتعلق منها بمعدلات هطول الأمطار خاصة في المناطق التي تمارس ألزراعه المطرية في السنوات الأخيرة. هنالك انخفاض في معدلات هطول الأمطار ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها الزحف الصحراوي بسبب قطع الأشجار وضعف ثقافة المزارع نفسه حيث أن غالية الإنتاج تكون موجه الاكتفاء الذاتي أضافه إلى انتشار الأمراض والآفات الزراعية نسبه لعدم وجود الاهتمام الكافي من قبل المختصين حيث أن أغلب الاهتمام يكون موجه إلى القطاع المروي مما جعل اغلب مناطق ألزراعه المطرية تعاني انخفاض الإنتاج وبالتالي ضعف مساهمتها في الإنتاج الكلي.

*** معوقات الري:**

في القطاع الزراعي المروي تعاني اغلب المشاريع من مشاكل الري وعدم وجود المياه بالقدر الكافي وذلك بسبب مشاكل الطلمبات والحشائش وعدم تطهير ألترعه مما يؤدي إلى فشل الموسم الزراعي وانخفاض معدلات الإنتاج والإنتاجية ويؤدي ذلك إلى إعسار الكثير من المزارعين خاصة في المشاريع التي تخضع لأداره الحكومة وهذه المشكلة تعتبر واحده من اكبر مشاكل مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى.

*معوقات أخري:

عدم الاهتمام بنوعية البذور المحسنة حيث أصبحت مشكله التقاوي الفاسدة في السودان مسار جدل في كل موسم زراعي.

من المعوقات الأخرى أيضا ضعف السياسات الزراعية التي تقوم ألدوله بوضعها هذه السياسات تعاني من عدم التنفيذ السليم سواء كان الأمر من قبل ألدوله أو عدم الاهتمام من المزارع بها وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات في القطاع الزراعي من جانب القطاع الخاص إلى أن القطاع الزراعي في السودان يعاني منذ سنوات من كميه المعوقات التي تعتبر عقبه حقيقية في سبيل النهوض لهذا القطاع[1].ومن المعوقات أيضاً عدم وجود التمويل الكافي،

[1] العرض الاقتصادي، بنك السودان المركزي

عدم إدخال الآليات الزراعية كما هو مطلوب في العملية الزراعية الإنتاجية، قله الجهد المبذول من ألدوله في تأهيل شبكات الطرق الخاصة بالمشاريع الزراعية [1].

* معوقات القطاع الصناعي:

بالرغم من أن السودان يمتلك قاعدة صناعية واسعة وهو واحد أكبر من القطاع الدول الأفريقية حيث قاعدة الصناعات التحويلية ولكن كانت مساهمة القطاع الصناعي التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً بالمقارنة بالقطاعات الرئيسية مثل ألزراعه والخدمات ولم تتجاوز مساهمه القطاع في هذا الناتج المحلي الإجمالي عن 90% في أحسن حالاته وان الأداء البطئ في هذا القطاع كان سبباً في بطء نمو الناتج المحلي الإجمالي طيله السنوات الماضية ويعد هذا الوضع السالب إلى أسباب عديدة تلخص **أهمها في ما يلي:**

ـ تدهور الأداء الاقتصادي طيلة الفترات السابقة خاصة قبل سياسات التحرير الاقتصادي عام(1992م) وعزز مناخا غير محفز الاستثمار في المجالات الإنتاجية خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والتشوهات في الهياكل الاقتصادية.

ـ انحسار ثقة القطاع الخاص في السياسات والاقتصادية واستدَامتها نتيجة للقيود الاداريه التي اتسمت بها أداره الاقتصاد وتتميز المؤسسات ألعامه التي أخذت توسع في النشاط الاقتصادي.

ـ نقص النقد الأجنبي إثر سلباً على قدرة هذا القطاع على استيراد المدخل الصناعية وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع الطاقة.

ـ بعض المصانع شاعت تجاوزاتها التقنيات الحديثة ولم تعد قادرة على منافسه المصانع ألحديثه مثل قطاع المعاصر .

ـ أكبر المعوقات التي تحد من انطلاق الإنتاج الصناعي وهو ضعف البنيات الاساسيه خاصة الطاقة الكهربائية والطرق والمجاري والنقل.

ـ واجهت بعض الصناعات خاصة في قطاع النسيج مشاكل هيكليه وماليه حادة لاعتمادها في تمويل رأس مالها الإنشائي على قروض تجاريه قصيرة ومتوسطة المدى من المصارف المحلية[1].

[1] دانه الو هادي، معوقات الزراعة في السودان، الإنترنت Google.Www.25marsh

المبحث الأول

الإطار النظري للاستثمار

مفهوم الاستثمار:

لقد تنوعت وتعددت التعريفات التي صيغت للاستثمار بتعدد الكتاب واختلاف تخصصاتهم اقتصادية ومالية ومحاسبية وغيرها حيث يضم كل تعريف مجموعة من العناصر وفى هذا الجزء يتم تناول الاستثمار من عدة جوانب كما يلي:

مفهوم الاستثمار في اللغة:

جاء على لسان العرب ثمر ماله نماه . يقال ثمر الله مالك أي أكثره.وأثمر الرجل كثر ماله [2] وجاء في المعجم الوسيط ثمر الشجر إي ظهر ثمره وأثمر الشي إي أنتج واستثمر المال ثمره[3] والاستثمار علي وزن استفعال أي طلب الثمر حيث أن السين والتا تدل على الطلب وعلى ذلك فإن استثمار المال يقصد به طلب الثمر منه، مثل طلب الثمر من الشجر . والاستثمار في الحقيقة هو طلب الحصول على الربح من المال وليس هو الربح . ثم أن لفظي الاستثمار والتثمير لا يقتصران في المدلول اللغوي على الأموال فقط بل يشتملان على كل شئ له نفع وثمرة . كالإنسان والحيوان والنبات حيث يشمل المدلول اللغوي كل أنواع المال المستثمر المستفاد منه ، كما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى (وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره انا أكثر منك مالا واعز نفرا(34)[4].

1عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، شركه مطابع السودان المحددة، نوفمبر 2007 ص ص133-134

[2] خالد بن عبد الرحمن المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود،دار صادر، الرياض، 1385، ص22

[3] سيد الهواري، موسوعة الاستثمار، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية,1982, ص13

[4] سورة الكهف، الآية (34)

المفهوم الفقهي للاستثمار:

يطلق لفظ الاستثمار في الشريعة الإسلامية بقصد تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام الشرعية ، فهو طلب نمو المال في أ ي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء كان ذلك في التجارة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية . وتحديداً يقصد بالاستثمار في الاقتصاد الإسلامي أي نشاط إنساني إيجابي يؤدى إلى تحقيق .

وتدعيم أهداف النظام الإسلامي من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية وذلك بتوظيف المال للحصول على عائد منه وتنمية ثروة المجتمع بما يحقق مصلحة الفرد والجماعة . فهو طلب تحصيل نماء المال المملوك شرعاً بالطرق المعتبرة شرعا من مضاربة ومشاركة ومرابحة وغيرها[1].

مفهوم الاستثمار الاقتصادي:

الاستثمار من المفهوم الاقتصادي يعنى كسب الموجودات المادية من خلال توظيف الموارد الاقتصادية وذلك لأن الاقتصاديون يسعون إلى تحمل المخاطر سعيا وراء الربح وفى هذه الحالة تصبح العملية مضاربة ، علية يمكننا التمييز بين الاستثمار والمضاربة ، فالمضاربة يغلب عليها الأجل القصير حيث يستغرق ق فترة اغتناء الأصل أسابيع أو أشهر وتهدف إلى تحقيق مكاسب رأسمالية . في حين أن فترة الاستثمار تمتد إلى سنوات، كما أن العوائد التي يمكن تحقيقها من عملية المضاربة تفوق العوائد التي يمكن تحقيقها من عمليات الاستثمار ويتم ذلك إذا توفرت الفرصة المتاحة لعملية الاستثمار، فإن جوهر الخلاف بينهما يكون في العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة ومدة الاستثمار[2].

[1] أميرة عبد اللطيف مشهود، الاستثمار في الاقتصاد السوداني ، مكتبة مدبولي، ط1 ، القاهرة، 1991م، ص420

[2] حسني خربوش داؤود، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار طهران للنشر، عمان، الأردن، ص229

فالاستثمار من منظور إقتصادى يعني تكوين رأس المال واستخدامه من أجل تحقيق ربح في الأجل القريب أو البعيد ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أوراق مالية أو شرائها من الآخرين ، ويمكن تعريف الاستثمار من خلال معادلة التوازن لجون ماينر كينز حيث: y=C+I+G

Y : الدخل القومي.

C : الاستهلاك.

I : الاستثمار.

G : الإنفاق العام.

عليه فالا ستثمار هو كل نفقة غير مخصصة للاستهلاك ، ويتحدد بعاملين هما سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال ، كما يرى كنز أن الاستثمار هو العامل الحركي للنمو وقد عالجه من جانب العرض والطلب من خلال مضاعف الاستثمار.

محددات الاستثمار :

توجد العديد من العوامل المحددة للاستثمار ومن الضروري أخذها في الاعتبار **وأهم هذه العوامل هي:-**

*الكفاءة الحدية لرأس المال:

هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافى العائد المتوقع من البديل (المشروع الاستثماري) مساوي لتكلفة الاستثمار المبتدئ ، وذلك خلال العمر الافتراضي للبديل الاستثماري الذي تحسب الكفاءة الحدية للاستثمار فيه . وهنا يمكن الإشارة إلى أن هنالك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاءة الحدية للاستثمار وذلك لأن هناك علاقة طردية بين الكفاءة الحدية للاستثمار وسعر الفائدة لأن زيادة سعر الفائدة يؤدى إلى انخفاض الطلب على الاستثمار ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وفقاً للتحليل الاقتصادي الكلى ، أي أن العلاقة عكسية بين الكفاءة الحدية لرأس ا لمال وحجم الاستثمار. عليه (الكفاءة الحدية للاستثمار هي سعر الخصم الذي يحقق التساوي بين نفقات المشروع والقيمة المقسومة لتيار الدخل المستقبلي الذي يولده المشروع).

*سعر الفائدة:

وهو يعبر في الواقع عن نفقة اقتراض النقود ، وعلى ذلك فإنـه يمكـن أن نتوقع أن الاستثمار يمكن أن يكون مربحا في ظل انخفاض سعر الفائـدة ، فسعر الفائدة مؤثر قوى على الاقتراض. حيث أن انخفاض سعر الفائدة على الاقتراض يؤدى إلى إقبال المشروع الاقتصادي على المزيد من الاستثمار وبارتفاع سـعر الفائدة يحدث العكس ، أي اتجاه المشروع الاقتصادي إلى تخفيض الاستثمار مـع ثبات العوامل الأخرى، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة ليس هـو العامل الحاسم في تغيير الاستثمار على مستوى المشروع لأن هنالك عوامل أخرى كثيرة تؤثر على الاستثمار.

*سعر الخصم:

ويتحدد على ضوء تغيرات سعر الفائدة ،وتغيرات قيمة النقود ، ولسعر الخصم نفس تأثير سعر الفائدة على حجم الاستثمار في المشروع والعلاقة العكسية أي فـي حالة انخفاض سعر الخصم يزداد الاستثمار والعكس في حالة إرتفاع سعر الخصم ينخفض الاستثمار مع ثبات العوامل الأخرى لأن سعر الخصم يمثل تكلفة على القيمة الصافية للتدفقات النقدية للمشروع.

*أهميه الاستثمار:[1]

تأتى أهمية الاستثمار من كونه أحد مكونات الدخل القـومي ، كمـا أن معظـم المدارس الاقتصادية وصفته بأنه ضرورة لابد منها للقيام بعملية التنمية ، إذ أكـد آدم اسميث أن نجاح تقسيم العمل مرتبط بقيام الأفراد بالادخار وذلك لأن زيادة الادخار ضرورية لزيادة رأس المال وبالتالي زيادة الإنتاجية في المجتمع والذي بدوره يؤدى إلى زيادة الإنتاج ثم زيادة دخول الأفراد أي بمعنى أن زيادة معدل الإنتاج يـسير بالاتجـاه نفسه مع تراكم رأس المال[2].

كما أكد ريكاردو بأن رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية وأضاف أن مبدأ تراكم رأس المال ضرورة لابد منها لأجل تحقيق عملية التنمية وحددها بعاملين هما قدرة الأفراد على الادخار ورغبة الأفراد في الادخار بوصفهما أهم مطلبين لزيادة عملية التراكم الرأسمالي[3].

---

[1] مصطفي كمال السيد وآخرون,ص15

[2] عوض بن عوف,العوامل المحددة لنمو الاستثمار,جامعة الموصل,كلية الاقتصاد,رسالة ماجستير ص8

[3] عبد الرحمن سيد احمد, دراسات في التنمية الاقتصادية, معهد البحوث والدراسات العربية, جامعة الدول العربية , الاسكندرية1973ص83

لذلك نجد أن الاقتصاديين الكلاسيك اهتموا بضرورة إزالة كافة العوائـق أمـام عملية التراكم الرأسمالي خاصة وأن نمو الناتج القومي يتحدد تبعاً لمعدل تكـوين رأس المال فيه حيث أتفق الاقتصاديين إلى أن زيادة الأرباح تؤدى إلى رفع معدل الاستثمار كما أنصب اهتمامهم على المدخرات الحقيقية بوصفها مصدراً لتمويل الاستثمارات[1]

***أهداف الاستثمار:**

هنالك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة عبر الاستثمار،وعلية لابد للدولة من وضع سياسات معينة لأجل الوصول إلى غاياتهـا وتحقيـق أهدافها ، لذا نجد أن أهداف الاستثمار مرتبطة بسياسات جذب الاستثمار في الدولة،كما أنه لابد أن تكون هنالك معايير لقياس مدى مقدرة القطر على جذب الاستثمار وتقييم الاستثمارات من وجهات نظر متعددة وتحكم على جدوى الاستثمارات بناء على ملائمتها لأهداف جذب الاستثمار وتمشيها مع سياسات الاستثمار في الدول.

وهنالك العديد من الأهداف التي تطمع الكثير من الدول تحقيقها عبـر الاستثمار أهمها:

1/ الهدف العام من الاستثمار هو تحقيق العائد (الربح والدخل)

2/ تنمية الثروة القومية بأوجهها المتعددة في البلاد.

3/ توفير رؤوس الأموال للتنمية الاقتصادية عامة وذلك عـن طريـق مبيعـات وعائدات الاستثمار وعن طريق الوفورات

4/ إدخال تقنيات حديثة في مجالات وقطاعات الاقتصاد القومي مثـل الزراعـة والصناعة والتجارة.

5/ رفع مستوى وعى ومعيشة المواطنين وتحسين مستوى الحياة العامة للأمة.

6/ تحقيق عمالة والسعي لتفادى البطالة المقنعة.[2]

7/ الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها.

8/تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبيـة إذ أنـه كلمـا توزعت وانتشرت الاستثمارات عل ى عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هـذه الاستثمارات[3]

---

[1] جير الدماير روبرت بولدين, التنمية الاقتصادية, ترجمة يوسف الصائغ بيروت,ص19

[2] أحمد التجاني صالح، ورقة عمل بعنوان الاستثمار كمدخل للتكتلات الاقليميه وانطلاقا السياسة،وزارة الاستثمار، 2010

2/ عبد السلام أبو قصف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط2مطبعه شعاع الدين,2001 ,ص67

المبحث الثاني

مناخ وسياسات جذب الاستثمار

*مفهوم مناخ الاستثمار:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار. أو أنه مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية وغيرها من الأوضاع التي تشكل المحيط التي تجرى فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادتاً تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض وتشكل في مجملها المناخ الاستثماري الذي بموجبه يؤثر إيجاباً أوسلباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له[1].

كما يرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة سياسات جذب الاستثمار، فهو الذي يعكس سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة في السياسة المالية والنقدية والسياسات التجارية ، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قوما. وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار أو عدمه ، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال فترة أو مرحلة معينة لتكون بيئة مواتية ومشجعة للاستثمار من عدمه.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد177، 2002 ،ص2-3.

*سياسات الاستثمار:

سياسات الاستثمار تعنى المبادئ والقواعد العامة للعملية الاستثمارية داخل الاقتصاد القومي من حيث حجم الاستثمارات وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي.

وجنسية الاستثمار ومصادر تمويله . من الناحية التحليلية فإن سياسات الاستثمار تتخذ أشكالاً متنوعة ومتباينة وذلك وفقاً لطبيعة أي نوع من السياسات والتي تأخذ وضعاً أو إطاراً استثمارياً.

***العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار:**

العوامل الاقتصادية:

وهي عبارة عن العوامل الاقتصادية ألمحدده لتدفق الاستثمار، والتي تؤثر في مناخ الاستثمار سواء كانت عوامل حسية ظاهره أو معنوي أو كانت إجراءات تتبعها ألدوله أو تفرضها في شكل سياسات، فالعوامل المحددة كثيرة بصوره عامه تختلف من موقع لموقع في درجه أهميتها حسب بعض الظروف، فمنها المواقع التي تمتاز بمحددات مكانيه أو طبيعيه أو متغيرات اقتصاديه أو عوامل السياسات الحكومية، فالسياسة الحكومية ألمعينه والتي تعتبر حافزاً لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال في موقع معين تكون عامل طرد في موقع آخر وفي ظل هذا التباين الواضح يمكن ذكر بعض العوامل المؤثرة أو المحددة في تدفق الاستثمار من جانب الاهميه لا على سبيل الحصر. وقد قسمت العوامل ألاقتصاديه إلى ثلاثة عوامل أساسيه ويمكن أن نطلق عليها عوامل حسية فهي طبيعيه أو من صنع الإنسان في أرض الواقع، والمؤشرات أو المتغيرات الاقتصادية وهي المتغيرات المعنوية التي تقاس بالأرقام والنسب حسب بعض المتغيرات وهي تفيد في معرفه مدى نمو الدولة ألمعينه أو تراجعها، وسياسات ألدوله وهي الإجراءات التي تتخذها ألدوله لتحسين مناخ الاستثمار في شكل سياسات[1].

*** العوامل الأساسية (حسية أوطبيعية):**

وهي عوامل المناخ الاستثماري المحسوسة أو البيئة الاقتصادية الطبيعية للدولة من بنيه أساسيه أو موقع جاذب وسوق يلاءم التدفقات الاستثماري ويمكن **إيجازها في الآتي:-**

*** البنيه الأساسية:**

وهي البنية التحتية بصورتها ألعامه من شبكات الطرق المعبد الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وغيرها والدولة التي تستطيع توفير المتطلبات المهارية وعناصر ألبنيه الأساسية هي الأقدر علي جذب المستثمر.

[1] الواثق عباس عبد الرحمن، توجيه المدخرات إلى الاستثمار في الاقتصاد السوداني، دار المصروفات للنشر،2016 ص ص 61-62

*** الموقع:**

آي الموقع المتميز وصفه التميز تشير إلى الموقع الجاذب للاستثمار، كمركز جغرافي بين الأسواق الرئيسية، أو موقع يمثل بوابه رئيسيه للطرق والمطارات والبحار الرئيسية، يمكن أن يوفر للدولة ميزه تنافسيه.

*** حجم السوق:**

وهو مدى قدره السوق المحلي على استيعاب منتجات وخدمات هذه الاستثمار، حجم السوق المحلي والكثافة النسبية للسكان وقدرتهم الشرائية، ومدى كفاءة البنية الاساسيه لتهيئه المناخ الاستثماري أضافه إلى النمو الاقتصادي للدولة، يشكل أهم المعايير الرئيسية المحددة للاستثمار.

*** المؤشرات الاقتصادية:**

وهي متغيرات تلعب دوراً هاماً وأساسيا في جذب الاستثمار، فالتقلبات الاقتصادية المتلاحقة تؤثر على أوضاع المشروعات الاستثمارية وعوائد الاستثمار الأمر الذي يؤدي بالمستثمر إلى أعاده المادة في مشروعاتهم الاستثمارية إما بتقليص أو عدم التوسع في المشروعات وهو ما يؤدي إلى آثار سالبه والي توجه المستثمر إلي استثمار أمواله في الخارج وهو ما يعرف بي ظاهرة هجرة رؤوس الأموال، إذن على ألدوله أن تتبع السياسات النقدية والمالية الملائمة والمتوازنة التي تساهم في الحد من ارتفاع معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار السياسي ويمكن **ذكرها في الأتي:-**

*** سعر الصرف:**

يتعرض العاملون في سوق الصرف الأجنبي إلي مخاطر عدم ثبات سعر الصرف، بالنسبة العملة المحلية، وذلك من خلال ممارسه نشاطهم الدولي في المشروعات التي تتطلب تحويل فعلى لعمله أخري غير العملة الوطنية للمشروع، فمثلاً قد يبرم مشروع فرنسي قرضاً بعمله أجنبيه (دولار مثلاً) يدفع بعد ثلاثة أشهر، فإنه يتعرض لمخاطره تغير سعر الصرف حينها يقوم بتحويل العملة حتى ولو كان كل تكاليف وفواتير الشركة بالعملة المحلية فقد تتعرض لمخاطر في تأثير سعر الصرف على هامش التمويل الذاتي للمشروع في المستقبل، مما يؤدي إلي أضعاف ألقدره التنافسية لدي بعض المشروعات.[1]

1/ الواثق عباس عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص62-63

* مستوي التضخم:

يتعرض الاقتصاد في معظم الدول لموجه تضخميه يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار، تنعكس آثارها سلبياً على القوة الشرائية لوحده النقد، ومع أن معدلات التضخم تتفاوت بين دوله وأخرى ألا أن الدول النامية هي الأكثر معاناة إذا تصل معدلات التضخم أحياناً في البعض منها (دول أمريكا اللاتينية مثلاً إلى300%) وفي ظل هذه الظروف تتعرض الاستثمار طويل الأجل ذات الدخل الثابت أكثر من غيرها بما يعرف بمخاطر القوه الشرائية لوحده النقد، مع الامتداد الطويل للاستثمار، قد يتعرض المستثمر ألي احتمال تناقض معدل العائد على الاستثمار بفعل تصاعد معدلات التضخم لأن سمه الثبات لوحده النقد تنتهي في فتره التضخم، وهذا ما يجعل معدل التضخم متغير أساسي في بناء نموذج تدفق الاستثمار.

فالمستوي العالي للأسعار عبارة عن متوسط تجميعي لأسعار مختلف السلع والخدمات التي تتباين في سلوكها فمنها ما يرتفع ومنها ما ينخفض ومنها ما يظل ثابتاً، ولذلك فإن السلع التي يكون الارتفاع في أسعارها سريعا تستطيع أن تجذب المستثمرين نظراً لما تحققه من هوامش ربحيه مرتفعه مقارنه بنظيرها، في حين أن السلع التي لا ترتفع أسعارها بنفس السرعة لا تكون مجالا رحبا للاستثمار.

لأن من أهداف المستثمر تحقيق معدل ربح مرتفع في معظم الأحيان.كما أن التضخم الناتج من تمويل الاستثمار عن طريق الائتمان قد يفيد بسير عمليه التنمية فقد تعجز حكومات الدول الفقيرة في التحكم في التضخم النقدي عن طريق سياساتها النقدي والمالية وعدم قدرتها على مقاومه زيادة الطلب على الخدمات الحكومية خصوصاً المشروعات الاجتماعية.

قد كان التضخم في كثير من الأحيان في الدول المتقدمة والنامية نتيجة أخطاء في السياسة أو سوء توزيع اقتصادي وعلى العموم ينبغي أن تبحث الحكومة التقدمية عن نسبه معينه كهدف التضخم قد يكون 10% لإنعاش التنمية[1] .

[1] المرجع السابق , ص63-64.

* معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

كثيرا ما يكون النمو هو الذي يجلب الاستثمار،وليس العكس إذا أن الاستثمار الخاصة شأنه في ذلك شأن القروض الخارجية تذهب إلى الدول التي تحتاج إليها لرفع هذا المعدل.

فقد وضع Cardoso 1993م داله الاستثمار في بلدان أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، المكسيك، فنزويلا) وقد وجد تأثيرا مهما لمعدل نمو الاستثمار الخاص في البلدان المذكور.

* ميزان المدفوعات:

وهو مقياس لتوفر مناخ استثماري موات وذلك بواسطة معدل المديونية وميزان المدفوعات ويعكس ميزان المدفوعات مدى العلاقة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي ومدى تأثيرات المتحولات الهيكلية والمعاملات الاقتصاديه للدولة على الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. كما يعطي مؤشرات هامه على الوضع المالي والنقدي بالبلاد تمكن متخذي السياسات ألاقتصاديه من وضع سياساتهم المالية والنقدية في البلاد كما يعطي ميزان المدفوعات تفسيرات عمليه الظواهر ألاقتصاديه العالمية.

* سياسات الدوله:

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات في شكل سياسات اقتصادية سواء كانت سياسيات عامه أو سياسات نقدية أو تجاريه او غيرها هدفها من ذلك تحسين المناخ الاستثماري[1]

[1] المرجع السابق ، ص 64 - 65

المبحث الثالث

مناخ الاستثمار في السودان

يتناول هذا المبحث مناخ الاستثمار من حيث الموارد والإمكانيات والفرص المتاحة، والبيئة السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية التنظيمية ، بناء على المؤشرات التي يتضمنه منهجية تقدير جودة مناخ الاستثمار.

الموارد الاقتصاديه والفرص الاستثمارية بالسودان:

*الموارد ألاقتصاديه:

الموقع والمناخ:

يقع السودان في شرق و وسط إفريقيا على خط طول (38,34,49ق) وخط عرض (8ش,54,8.22). وتقدر مساحته بحوالي (2,188)مليون كلم٢، مساحة كلم٢)ويطل على البحر الأحمر، أما نظام البر(1,752,187كلم٢) مساحه البحر (813، 129 الحكم في السودان فدرالي ويتكون من (18) ولاية. يمتلك أراضي واسعة صالحة للزراعة) مليون فدان.وثروة حيوانية تتجاوز(169).مليون رأس.[1]تقدر بحوالي140

وتحده سبع دول ، مصر ،إريتريا، أثيوبيا، دولة جنوب السودان، أفريقيا الوسطى، تشاد ،ليبيا. السودان بلد متعدد المناخات حيث نجد مناخ البحر الأبيض المتوسط في المناطق الشرقية و جبل مرة في دارفور، ومناخ صحراوي و شبه صحراوي جاف في أقصى الشمال (الولاية الشمالية و شمال كردفان و شمال دارفور)، وشبه صحراوي إلى ماطر في الأواسط والجنوب. أما سطح السودان غالبه سهول منبسطة مع وجود مرتفعات تتمثل في سلسلة جبال البحر الأحمر وسلسلة جبل مرة. أعلى نقطة هي قمة جبل مرة (3,24) كلم وأدنى نقطة فيه هي في البحر الأحمر تعادل صفر من سطح البحر، عدد السكان (33,419,625) نسمة. معدل نمو السكان 2,8 ومتوسط العمر الكلي 59 سنة.[2]

[1] وزارة الاستثمار، تقرير الاستثمار السنوي،2015م،ص4

[2] وزارة الصناعة، السودان، أرض الفرص الصناعية، 2016م،ص4

*أهم الموارد الطبيعية:

من أهم المعادن المشهورة بالسودان النفط، الحديد، الـذهب، النحـاس ، الكروم، الزنك، المايكا ومعادن أخري.[1]

الثروة الحيوانية :

تعتبر الثروة الحيوانية أحدي الدعامات الهامة فـي الاقتـصاد القومي كونها مورد متجدد لا ينضب ويتفوق السودان بالميزة النسبية للتخـصص الإنتاجي، خاصة في ظل الانفتاح التجاري العالمي، حيث يمتلك الـسودان ثـروة حيوانية ضخمة قدرت بـ(106) مليون رأس لـسنة 2015م، أبقـار (30,37)مليون رأس، ضـان (40,21) مليون رأس، ماعز (31,22) مليـون رأس، إبـل (4,80) مليون رأس) وعدد (46) مليون رأس من الدواجن، وحوالي (110) ألف طن مخزون سمكي وأحياء مائية، تستند إلى قاعدة إنتاج راسخة وبيئـة رعويـة سليمة ومعافاة تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي . ويساهم بحوالي 20% من النـاتج المحلي الإجمالي و50% من الناتج الزراعي.

* الأرض:

مـساحة الأراضـي الـصالحة للزراعـة (200) مليـون فـدان أو(840000000) هكتار. أما مساحة الأراضي المستغلة20% وتساوي 40 مليون فدان أي يعادل(16800,000) هكتار. واهم المحاصيل الدائمة الذرة، الـدخن، القمح، القطن، والفول السوداني، السمسم، الصمغ العربي. أما المحاصيل الأخرى فتشمل قصب السكر، التمور، الفواكه، الخضر، زهرة الشمس، الذرة الشامية وتبلغ مساحة الأراضي المروية (11) مليون فدان يعادل هكتار(46200000)اما مساحه الأراضي المروية بالأمطار (29)مليون فدان (121800000)هكتار وتبلغ مساحه الغابات(11.6) من مساحه البلاد.

* المياه :

حصة السودان (حسب اتفاقية مياه النيل عام(1959) (18،5) مليار متر مكعب من مياه النيل.

أما متوسط الأمطار السنوي (400) مليار متر٣، والمياه الجوفية المتجددة (40) مليار متر٣

1 وزارة الصناعة,السودان ارض الفرص الصناعية,2016,ص ص 2-6

* البني التحتية:

أ/ النقل البري:

حقق السودان نقلة كبيرة في مجال إنشاء الطرق البريـة، حيـث أن النقل البري يعين على حركة المواطنين في أنحاء المـدن وحركـة الـصادرات وغيرها وقد تم وصل السودان بالدول المجاورة له بالطرق المسفلتة ، منها إرتريـا وأثيوبيا ومصر وأوغندا وتشاد . كما نجد أن طول الطرق الداخلية بالسودان بلـغ (٤٢٩٦,٥) كيلومتر و أهم الطرق الداخلية الطويلة الـسريعة بالـسودان ، طريـق شريان الشمال الرابط بين أمدرمان ودنقلا ، وطريق أم الطيور مروي ، وطريـق الإنقاذ الرابط بين الخرطوم ودارفور ، وطريق الخرطوم بورتـسودان ، وطريـق الخرطوم مدني سنار كسلا ، وطريق الخرطوم كوستي الأبيض ، وطريق السودان ومصر، وطريق التحدي الرابط بين الخرطوم وبورتسودان. [1]

ب/ السكة الحديد:

تعد سكك حديد السودان من أقدم سكك الحديد في العالم وقـد بـدأ إنشاؤه عام 1875م من مدينة وادي حلفا إلى الخرطوم ثم توالت بعد ذلـك إقامـة سكك الحديد على أنحاء شمال السودان ومدينة واو في دولة جنوب السودان . نجد قطاع السكة حديد في السودان مازال تقليدي ويتكون من الإشارات الميكانيكية التي تفتح وتقفل بواسطة ملوينات يدوية مركبة بأكشاك المحطـات وملحقـة بمفتـاح سيمافور لدخول وخروج القطارات وتعاني أجهزة الإشارات من الأعطال لتقادمها وانعدام قطع الخيار الضرورية لها لدي نجد أن هنالك تدني فـي الأداء وارتفـاع تكاليف النقل والتشغيل ، كما انه الآن يعمل بحوالي 30% مـن طاقتـه الإنتاجيـة والميزة الوحيدة التي يفضلها المستثمر لاستخدام السكة حديد كوسيلة نقل هي قلـة تكلفة ترحيل البضائع ، وفي نفس الوقت تكلفة تشغيل القطارات عالية مما يـنعكس سلبا على القطاع الذي أصبح يتراجع أداءه.

*** أهم إنجازات السكة حديد خلال فتره الدراسة:**

تم تأهيل عدد (22) قاطرة ضمن برامج تأهيل السكة حديد وشراء خمـسة وابورات من الصين و (15) فرملة جديدة وتأهيل كبانية بورتسودان(24-1) خط واستبدال الفلنكات الخشبية بأسمنتية في كل من خط عطبرة بورتـسودان بطـول (189.2) كلم بنسبة تنفيذ 39%، وطريق بخيت) كلـم بنسبة تنفيذ 75%، وطريق أبو عشر مدني بطول (4.48) كلـم بنـسبة نيالا بطول(200) كلم. تنفيـذ 51%.وصيانة طريق بابنوسة واو بطول (446

[1] السودان أرض الفرص الصناعية، مرجع سابق،ص3

*** النقل الجوي:**

يعتبر السودان من أوائل الدول التي استخدمت الطيران في المنطقة العربية والشرق الأوسط وتم إنشاء شركة الخطوط الجوية السودانية في عام 5192 حيث يمثل النقل الجوى عنصراً هاماً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج تنمية السياحة والصادرات والاستثمارات والتنمية العمرانية وربط المناطق الداخلية ببعضها، وكذلك ربط السودان بالعالم) مطار منها (7) مطارات دولية. حسب سجلات عام 2009م الخارجي .ويمتلك السودان(121 مما يجعلها الدولة (49) عالمياً بعدد مطاراتها.

*** النقل البحري:**

هو مصدر نقل هام للسودان ويربط السودان بدول الجوار ويوصل الصادرات السودانية إلى معظم الدول ويوجد في السودان حوالي (7)موانى تنقل كل أنواع البضائع المختلفة والركاب وهي ، ميناء بورتسودان ، الميناء الجنوبي،الميناء الأخضر، ميناء الخير داما داما، ميناء الأمير عثمان دقنة، ميناء أوسيف.

*** النقل النهري:**

وهو من أهم وسائل النقل نظرة إلى أن السودان به أنهار عديدة وصالحة للملاحة ويعد من أهم وسائل السياحة النهرية ويصل السودان بمصر عن طريق مدينة وادي حلفا . ومن أهم الانجازات لهذا القطاع خلال فترة الدراسة خصخصة قطاع النقل النهري وأنشأت شركة النيل للنقل النهري وباشرت العمل في يوليو 2008م. كما تم تأهيل كل من ميناء ملكال والرنك وجوبا ، إلا أن هذه الموانئ أصبحت تابعة لدولة جنوب السودان.

*** الاتصالات:**

في مجال الاتصالات فقد تواصل نمو سعة الشبكات والمقاس كما ارتفع عدد المشتركين وحجم الحركة القومية والعالمية حيث ارتفع حجم الدقائق ارتفاع مضطرد خلال الفترة. ويعتبر قطاع الاتصالات من أكبر القطاعات جذب الاستثمار نتيجة للسياسات المتبعة والنجاحات التي حققتها الشركة التي سبقت في المجال. وقد عملت شركات الاتصالات بالسودان على إنشاء صندوق للخدمة الشاملة يهدف إلى نشر وتطوير خدمات وتطبيقات المعلومات والاتصالات لتعم كافة المناطق الحضرية والريفية والنائية إذ غطت سوداتل (203) موقع بنسبة قطاع تغطية 91%) موقع بنسبة 97% وأريبا[1].وزين (146

[1] وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ، 2009- ص 62.

أدى تحرير قطاع الاتصالات إلى تهيئة بيئة تشجع على إقامة نظم متقدمة للاتصالات والمعلومات لتحقيق مجتمع المعرفة و ترقية قطاع الاتصالات وتنظيمه ليواكب العولمة والتطور وتشجيع الاستثمار في هذا المجال وإشاعة التنافس الحر البناء وإدخال خدمات الاتصالات بجميع مناطق التوسع الاقتصادي والعمراني وغيرها. فقد تواصل نمو سعة الشبكات والمقاس كما ارتفع عدد المشتركين الشبكة القومية والعالمية حيث ارتفع حجم الدقائق وسعات استخدام الانترنت ارتفاعاً مضطراً خلال الفترة. ويعتبر قطاع الاتصالات من أكبر القطاعات جذباً للاستثمار نتيجة للسياسات المتبعة والنجاحات التي حققتها الشركات العاملة في المجال خاصة بعد دخول القطاع الخاص ويستحوذ ثلاث شركات على هذا القطاع زين وهي شركة أجنبية تستحوذ على 42% والشركة المتحدة (MTN) تستحوذ على 32% من السوق والشركة القومية للاتصالات (سوداني) تستحوذ على 26% من السوق في السودان.[1]

[1] الرجع السابق نفسه ، ص 63.

المبحث الأول

(تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في السودان)

*** تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في السودان:**

يعتبر السودان اكبر دولة في أفريقيا من الناحية الجغرافية يتمتع بموقع استراتيجي بقرب من الأسواق العربية الفنية التي تشهد نمو مضطرب وبالرغم من الصعوبة التي يواجهها السودان فإنه يمتلك ثروات فخمه لم يستقل بعد لهذا اجتذبت اهتمام المستثمرين العرب والأجانب من شتى الدول كدولة واعدة للاستثمار خاصة بعد تصدير البترول.

ونسبة لندرة رأس المال الأجنبي وضعف التكنولوجيا وقلة الخبرة التقنية في السودان فقد برزت أهميه جذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية ألاقتصاديه الشاملة لذا قد أصبح موقع الاستثمار من موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانه مهمة وأساسيه من الموضوعات في أولويات الدراسات ألاقتصاديه المالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في مجال الدراسة للاستثمار بجانبيه العيني والمالي بعد أن أصبحت مصادر التمويل الاستثماري غير مقتصد على المصادر المحلية العالمية والتقليدية أو تطورت واستخدمت أدوات واليات وشبكه من المعلومات والاتصالات الاستثمارية في الأسواق العالمية أتاحت فرصا ومزايا استثماريه لم تكن متاحة في السابق. [1]

1الموسوعة الحرة2021/9/13=HttsAR,wikipdalwidx Rpttcold

*** مفهوم الاستثمار:**

أولا: مفهوم الاستثمار بالمعني الاقتصادي

ثانيا: مفهوم الاستثمار بالمعني المالي

ـ أولا: مفهوم بالمعني الاقتصادي في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار معني اكتساب لموجودات المادية. وذلك لان الاقتصاديين ينظرون إلي التوظيف أو التأثير علي انه مساهمه في الإنتاج والإنتاج هو مايصنف منفعة أو يختلف تكون علي شكل سلع وخدمات.

ـ ثانيا : مفهوم الاستثمار في الادراه المالية عاده ينظر إلي الاستثمار من قبل رجال الأموال علي انه اكتساب الموجودات المالية وحسب ذات كثافة عماليه مما يسهل عمليه الادخار لاختيار ومن خلال والمرتبات للعاملين والذي يدور يؤدي إلي زيادة الدخل القومي والذي يساعد في الخروج دائرة الفقر مما يؤدي بعجله التنمية بالبلاد والاستثمار الاقتصادي أو ما يسمي بالاستثمار الحقيقي .

إما الاستثمار المالي فهو الذي يهتم بتمويل مطالبات الأصول الحقيقية علي ثلاث مستويات

المستوي الأول: علي مستوي الاقتصاد القومي كأحد التغيرات التي تساهم في زيادة الدخل القومي

المستوي الثاني: العامل والحاسم في إنعاشها وخسائرها

المستوي الثالث: مستوي القطاعات مستويات اقتصاديه معينه مما يقود بدور علي التأثير علي قطاعات أخري ألي انتعاشا.

ترجع أهميه دراسة الاستثمار ألي حاجه كل فرد ألي امتلاك الخبرة الكافية التي تحقيق عوائد بالمقارنة بمستوي المخاطر الذي يكون علي استعداد لتحمله وبالتالي فان الإلمام بمبادئ الاستثمار وأسس أداره المحافظ الاستثمارية يساعد علي أداره الثروة.

***أنواع الاستثمار:**

يمكن تقسيمه ألي عده أنواع حسب الهدف من الإنفاق عليه الاستثمار الإجمالي هو كل م ينفق في سبيل زيادة الأموال التي تستخدم في عمليه الإنتاج والتي تساعد علي زيادة الناتج الإجمالي القومي .الاستثمار الصافي هو إنفاق علي أصول جديدة تستخدم في عمليات الإنتاج في المجتمع وبعبارة أخري فهو يمثل الجهود المبذولة لزيادة حجم الأصول الانتاجيه في الاقتصاد القومي[1]

1/ المرجع السابق نفسه 13/9/2021

1/ الاستثمار بالتحديد:

بمعني تخصيص النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة عاده يتم عن طريق إحلال التحديدات الفنية والمستحدثة وفنون الإنتاج محل السابقة

2/الاستثمار الاقتصادي أو الحقيقي:

يعني المساهمة في الرصيد الكلي التراكمي في رأس المال الحقيقي لاقتصاد القومي كالاستثمار في المباني والمشروعات والأرض ويعتبر هذا النوع حقيقي

الأصل الحقيقي: هو ذلك الأصل الذي له قيمه اقتصاديه اضافيه يظهر فيها شكل سلعه أو خدمه .

مفهوم الاستثمار نابع من الفكرة القائلة بان الاستثمار الذي يرغب عليه خلق منافع اقتصاديه تزيد من ثروت المستثمر ومن ثم المجتمع في الثروة تتمثل في القيمة المضافة لذلك يطلق بعض ألاقتصاديه علي هذا النوع مصطلح استثمارات الإعمال أو المشروعات

3/الاستثمار العالمي:

يركز علي تضمن رأس المال للتعامل في سوق الأوراق المالية وهذا يعني توجيه مطالبات الأموال الحقيقة وهذا يتفق مع تعريف عثمان إبراهيم السيد 1985م

4/الاستثمارات المحلية:

وتعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة لاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداء الاستثمارية التي اختيرت لاستثمار وتحتوي الاستثمارات المحلية علي مجموعات أساسيه:

هي استثمارات رجال الإعمال في تشيد مثل بناء المصانع والمستودعات وبناء المكاتب

5/الاستثمارات الاجنبيه:

تشمل كافه مجالات الاستثمار في الأسواق الاجنبيه وبأي أداء استثماريه ثم توظيف الأموال بها

***محددات الاستثمار:**

عمليه الاستثمار ليست كاد فعاليه اقتصاديه أخري نظرا لكونها تتميز تغيرات سريعة وحادة وذلك لكثر من التغيرات والعوامل التي تؤثر فيها[1].

[1] المرجع السابق نفسه 13/9/2021

***العوامل المحددة للاستثمار:**

1/سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة كلفه رأس المال المستثمر احدي العوامل الاساسيه المحددة لاستثمار والعلاقة طرديه ببن سعر الفائدة وحجم الأموال المتعددة لاستثمار.

***لماذا الاستثمار بالسودان :**

من العوامل الرئيسية التي تميز مناخ الاستثمار موقع السودان الاستراتجي والذي يمثل مدخل للقارة الافريقيه من الجهة الشرقية وتجاره تسعه دول إفريقيه يمثل السودان منفرا بحريا مما يجعل السودان يتوسط الأسواق العالمية

2/الموارد والإمكانيات الطبيعية التي ينحدر بها السودان :

ويشمل ذلك الأراضي الزراعية وموارد العذبة من مصادر والثروة الحيوانية والثروات المعدنية والثروة البترولية

3/البنيات الاساسيه والمرافق الخدمية :

وجود بنيه أساسيه ومرافق خدمية قابله للتحديث والتطوير في ظل أساسيات الحكومة الجادة تعزيز بيئة الاستثمار ومواكبه النهضة المرتقبة بعد اكتشاف النفط وإحلال السلام بالسودان ولتعزيز أوضاع المدن الصناعية الحالية وإنشاء مدن صناعية جديدة منوره بكافه الخدمات. [1]

1المرجع السابق نفسه13/9/2021

المبحث الثاني

(تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في السودان)

*الاستثمار في السودان:

الاستثمار من العوامل الاساسيه التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وهو المحرك له ارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني علي الإنتاج والتطور والتجديد إن من أهم خصائص المناخ الملائم لاستثمار الزراعي في إي دوله هو توفير المواد الطبيعية لمختلف أنواعها وعلي وجه الخصوص الأرض الماء الثروة الحيوانية المعدنية وذلك لان النشاط الاقتصادي ككل ينبثق من يدور حول الموارد الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والموارد المعدنية والمائية ويعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية ألاقتصاديه الاجتماعية الاداريه والقانونية التي تؤثر بصوره مباشره علي أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين .

وبالنظر إلي مجمل التوجهات والسياسات ألاقتصاديه يتضح منذ الاستقلال السودان إن اعترفا وضمن خطط التنمية المختلفة ابتداء من ألخطه العشرية حتى الاستيراتيجيه القومية الشاملة و1992-2002 والتي أفردت حوالي 70 من جمله الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص تأكيدا للدور يؤديه في إحداث التنمية في إطار تشجيع ألدوله لمشاركه القطاع الخاص في التنمية ألاقتصاديه والاجتماعية فقد استند القوانين واتخذت الإجراءات التي من شانها جذب وحماية وتشجيع الاستثمار خاصة المحلية والاجنبيه تضمن إصدار القوانين تشجع الاستثمار وتطويرها عبر العقود السابقة مما يدل علي الاهتمام المتزايد تخلف المناخ ملائم لاستثمار في السودان وكان آخر تلك القوانين قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999 المعدل 2003 وقد اعتمدت الدول قبل الاستقلال وحتى عقد الثمانيات علي الاستثمار الأجنبي غير المباشر عن طريق تدفق التمويل الرسمي ،القروض ، والمنح في تمويل مشروعات التنمية وقد حظيت مشروعات البيئة والموصلات والطاقة باهتمام واسع من تلك الاستثمارات [1].

وكان للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في قيام المشروعات الزراعية ألكبري مشروعات الجديدة مشاريع الزراعية الاليه ومشروع الرهد المنح والقروض من مؤسسات التمويل العالمية والاقليميه في فتره الثمانيات وما خلفته من فوائد للقروض ألي المديونية الخارجية علي السودان مما اثر تأثير سلبي في مقدره ألدوله من الحصول علي موارد اضافيه

[1] موقع شورداس ، محرك البحث الاختياري ، 2021/ 15/9.

جديدة وقد زاد الموقف سوء ألمقاطعه ألاقتصاديه للسودان من قبل مؤسسات التمويل العالمية والاقليميه وذلك في بداية التسعينات مما نتج عنه توقف انسياب التمويل الخارجي .

فرض الحصار الاقتصادي علي السودان وسعيا من ألدوله في إيقاف التدهور الاقتصادي فقد قامت إصلاحات اقتصاديه وهيكليه شملت سياسة التحرير الاقتصادي فتبني حزم السياسات النقدية المالية والتمويلية لتغطيه العجز في الموازية العالمية وخلق البيئة اقتصاديه مستقره أضافه إلي إصلاح الضريبي وتوفيق أوضاع البنوك المحلية واستحداث سوق الأوراق المالية وقيام الصناديق الاستثمارية بجانب مراجعه النظم واللوائح والقوانين المشجعة للاستثمار لسنه 1990 ولسنه 1999 وتعديل 2002 ثم تعديل 2003 لمنح مزيد من الضمانات والامتيازات والإعفاءات الجمركية والضرائبية لجذب رأس المال الأجنبي وتشجيع رأس المال الوطني الاستثمارات الخليجية في السودان.

د/بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم خبير اقتصادي اتجهت جهود وزاره الاستثمار في السودان إلي دول مجلس التعاون الخليجي لاستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار في السودان نظرا للعلاقات التاريخية التي ترتبط معها لموقعها الجغرافي ولتوفير الموارد العالية النفطية خصوصا في الفترة بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال السنوات الماضية .

بالاضافه إلي تأثير استخراج وتعديد النفط السوداني والبنية التحتية الملائمة للاستثمار التي بدأت في الظهور ونلاحظ إن وزاره الاستثمار السودانية انتهجت أساليب متعددة في دول مجلس التعاون لتتيح فرص الاستثمار بالسودان من أهمها المقتضيات والمؤتمرات الاستثمارية والمشاركة في كثير من الفعاليات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان عن طريق موقع الوزارة بالانترنت والكتيبات الاستثمارية التي تشمل دراسات اليدوي لبعض المشروعات الاستثمارية التي تشمل دراسات في جميع القطاعات والمناطق الجغرافية فضلا عن جهود السياسات الحكومية المشجعة الاستثمار الأجنبي عموما بتنمية سوق المال والبرامج الضخمة وتحديد الاحتكارات الحكومية والسماح بحريه حركه رأس المال وتحويل الإرباح للمستثمرين الأجانب والمزايا الضربيبه وضمانات بعد التامين والسماح بالاستثمار في المشروعات الاستيراتيجيه والسماح الانسحاب من هذه السوق من كل المزايا التي وفرها قانون تشجيع الاستثمار لسنه 2003الذي تشمل كل القطاعات الانتاجيه والخدمة حساباتنا من بيانات الاستثمار السودانية تشير إلي إن إجمالي الاستثمارات الاجنبيه[1]

1/ المرجع السابق نفسة15/9/2021

المصرفة في السودان والتي مصدرها دول مجلس التعاون للفترة الممتدة من العام 2000 إلي العام 2005 للفترة حوالي 2.755مليار دولار أمريكي نحو 80% من هذه المشروعات المصدقة مصدرها دول عربيه نحو 20%مصدرها دول عربيه نحو 50%من الاستثمارات العربية المباشرة في السودان أتت من المنشأ الخليجي مما يدل علي أهميه الاستثمارات الخليجية في السودان من حيث الحجم وهنالك تباينا وافيا في الحجم وهنالك دلائل أخري توضح تباينا في حجم الاستثمار من دول مجلس التعاون وحوالي 60%من الاستثمارات من المنشأ الخليجي كانت من السعودية تليها الإمارات بنسبه 29%ثم الكويت بنسبه 10%بينما استثمارات سلطنه عمان وقطر ضعيفة للغاية وعلي الرغم من التباين في حجم الاستثمارات من المنشأ الخليجي ألا أن ينظر أليها نظره جادة نظرا لعظم حجمها مقارنه ليس فقط بالاستثمارات العربية الاخري بل أيضا بجمالي الاستثمارات الخليجية شيد نحو الصدود إلا أنها انخفضت خلال الأعوام 2001-2002 ربما العوامل تتعلق بعدم الاستقرار وقتها قبل توقيع اتفاقيه السلام .

والملاحظ أنها ارتفعت في السودان التالية بصوره كبيره في الفترة من 2000الي 2003 كانت الاستثمارات الخليجية ضعيفة وغائبة في بعض الأحيان والزيادة الكبيرة والمتتالية في حجم الاستثمار الأجنبي بدأت منذ العامين 2004- 2005 ولا تزال هذه الاستثمارات تتوسع بشكل كبير سنه تلو الاخري وان المشكلات التي يعاني منها ا لمستثمر الخليجي لا تتعلق كثير للمناخ الاستثماري في السودان نظرا للتحولات الايجابية التي طرأت في هذا المجال خصوصا وان السودان شهد تحولات جذريا غي تصنيف الاونكتاد لاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقارن الأداء المتدني إلي مجموعه الأداء الأفضل من الإمكانيات وذلك منذ بداية الالفيه الثالثة كما تحسن التصنيف العالمي بصوره تحسن التصنيف العالمي بصوره تدريجية من 114 إلي العام 1990 إلي 16في العام 2005وصنف السودان ألدوله رقم (5)إفريقيا استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر .

ومع وجود مشكلات في الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان تتعلق بالمناخ الاستثماري وممارسة أنشطة الأعمال إلا إن المشكلات الرئيسية التي يعاني منها المستثمر الخليجي في السودان كما يبدو يغلب عليها الطابع غير الاقتصادي من بينها غياب الاستقرار السياسي والمقاطعة ألاقتصاديه أحادية الجانب والضغوط السياسية والاقتصادية الغربية الأمريكية على الحكومة السودانية التي شكلت عاملا نفسيا سيئا للمستثمر الخليجي كما أن ضعف ومحدودية فرص الترويج الاستثمارات بإمكانات السودان وموارده النفطية وغير النفطية شكلت أيضا معوقات خصوصا بغياب المعلومات دول إمكانات الاقتصاد السودان إلا أننا نرى أن هذه النجاحات أقل من الطموحات.[1]

[1] المرجع السابق نفسة 15/9/2021

الموارد المتاحة محليا خصوصا في مجال النفط إذا ما قورنت نجاحات للاستثمارات الخليجية التي يحقق بدول عربيه أخري اقل موارد في السودان التقدير السنوي الموسسه العربية لضمان الاستثمار هذا وتغيب الاستثمارات الخارجية المباشرة من المدخرات التي تتبع من خارج اقتصاد دول معينه بحثا عن فرصه للاستثمار في اقتصاديات دوله أخري سعيا وراء الربحية العالمية في ظل ظروف مستقره سياسيا واقتصاديا وهي أضافه حقيقة للاقتصاد البلد المضيف في تحقيق معدلات النمو والتنمية ألاقتصاديه وتتأثر حركه رأس المال الخارجي بعده عوامل منها العوامل ألاقتصاديه السياسية والتشريعية وهنالك عده فوائد لجنيها البلد المضيف من الاستثمارات الاجنبيه تتمثل في أنها تمثل موارد إضافيا للبلد المضيف موارد القطر المضيف للدخول في مشاريع مشتركه وأضافه لغايات حديثه في الإنتاج والاداره وفضلا عن كونها ترتبط البيئة الاستثمارية بالبلد المضيف بالعالم الخارجي والأسواق العالمية مما يزيد من كفاءة السوق المحلي وتوسيع دائرية والجدير بالذكر إن التقرير السنوي للمؤسسات العربية لضمان الاستثمار أفاد بان القيمة الإجمالي للاستثمار العربية النسبية الخاصة في العام 2005 بلغت نحو38مليار و7ملايين دولار أمريكي مقابل 5مليارات و958مليون دولار أمريكي في العام 2004 إي بزيادة 638% وتصدرت المملكة العربية السعودية الدول العربية المضيفة لاستثمارات العربية النسبية بواقع 28 مليار و797مليون دولار أمريكي في العام 2004 تلاها السودان بالاستثمارات بلغت مليارين دولار أمريكي في العام 2004 فيما احتل لسببان ألمرتبه الثالثة بواقع مليار و780 مليون دولار أمريكي وحصته 407 في المئه.[1]

1/ المرجع السابق نفسة 15/9/2021

المبحث الثالث

(معوقات الاستثمار الأجنبي في السودان)

معوقات الاستثمار هي مجموعه من العوامل والاحداثات في طريق انسياب رؤوس الأموال بصفه عامه والاستثمارات بصفه خاصة إلي الأقطار المضيفة حيث انه في ظل التنافس بين الدول توفير المناخ الاستثماري الملائم ثم اجتذاب الاستثمارات الأجنبية كان لابد إن تعمل كل دوله علي أزاله العقبات إما المستثمرين المحليين والأجانب ومن هنا اخذ موضوع معوقات الاستثمار يكتسب أهميه متزايدة لدي الحكومة يؤدي الانخفاض في حجم وعدد الاستثمار سوي كانت وطنيه أو أجنبيه

***بعض المعوقات والمشاكل التي تجابه الاستثمار:**

- المطلب الأول :- المشاكل العامه:

هي المشاكل المزمنة التي أقعدت الاستثمار عن القيام بالدورات المنوط به وتتمثل

في الأتي :

1/ عدم توفر التخطيط السليم للمناطق الصناعية والزراعية ومناطق الخدمات :

معظم المناطق الصناعية بالبلاد لايتوافر بها التخطيط السليم الذي يعتمد أساس علي الخريطة الاستثمارية والاحتياجات الفعلية بالبلاد وهذا التخطيط لابد إن يعمل علي تجميع الصناعات المتشابهة في منطقه واحده مع ضرورة وجود صناعه تتوسطها وحدات إداريه لأداره هذه المدن والمناطق لتبسط وتسهل أمر المستثمرين

2/ اقتصار المدن والمناطق الصناعية بالخدمات الضرورية :

معظم هزه المناطق الزراعية والصناعية تعتمد فيها الخدمات الضرورية من كهرباء ومياه وطرق واتصالات وامن وغالبا ما يكون المستثمر يتحمل تكلفه هذه الخدمات وينفق عليها أموالا طائلة ترهق كاهله وتؤدي إلي تأكل رأس ماله وتعطيله من إكمال مشروعه في الزمن المحدد بالدراسة[1]

3/ التكاليف الباهظة لتصاريح المباني والأسعار العالية لأراضي الاستثمارية :

هنالك أسعار عاليه للأراضي الاستثمارية تصل إلي ملايين الجنيهات السودانية مع المغالاة في الرسوم المقررة علي تصاريح البناء والتي ربما فاقت المائة إلف جنيه سوداني للمشروع

1/ العرض الاقتصادي,2012,ص149

الاستراتيجي لكبر مساحته بالرغم من ان قانون الاستثمار يدعم المشروع الاستراتيجي بالإعفاء من رسوم الأراضي.

4/ الرسوم والجبايات الولائيه والمحلية علي المشروعات الاستثمارية :

تعتبر من العوامل الأكثر تأثيرا علي العملية الاستثمارية خاصة وإنها تعد بأوامر محليه وتشريعيه متعددة المصادر هذا فعلا من الزيادات الدورية المتصاعدة والتي تشكل عبئا علي الانشطه الاستثمارية وتضعف قدراتها التنافسية وهذه الرسوم تمثل تجديد الحكر والعوائد الرخص التجارية والنقابات ورسوم الخدمات

5/ عدم عدالة المعدلات الثابتة لضريبة إرباح الإعمال المشروعات الاستثمارية حيث ساد هذا التشريع غير العادل بين المستثمر في ولاية الخرطوم ذات النيات التحتية المقدرة والأسواق الكبيرة وسهوله النقل والترحيل والتسهيلات كافه مع الولايات النائية والطرفية كدارفور والشمالية وكردفان ونهر النيل والنيل الأزرق وذلك بغرض 15علي القطاع الصناعي و15علي القطاع الخدمي في كل ولايات السودان

6/ المبالغ الكبيرة التي تسدد لصالح ضريبة القيمة المضافة علي بعض التجهيزات الراسماليه ومدخلان الإنتاج :

هذه المبالغ ضخمه تصل إلي مئات الآلاف من الجنيهات لبعض المشروعات كالنقل بالليموزين ومدخلات الإنتاج للمشروعات الاستيراتيجيه الكبيرة وتسدد هذه الضربيه علي الجملونات والتجهيزات قبل إن يبدأ المشروع مما يشكل عبئا ماليا كبير علي المستثمر وادي إلي هروب العديد من المستثمرين الأجانب وأعاده تصدير أجهزتهم الراسماليه بعد دخولها إلي الميناء

7/ صعوبة تخصيص الأراضي للمشروعات الاستثمارية

أ/ في حاله الأراضي الصناعية والخدمات ليس هنالك اله ضخمه في تخصيص وغلبا ما تكون صلاحيات التخصيص لدي سلطات الأراضي وليس سلطات الاستثمار

ب/ في حاله الأراضي المشروعات الزراعية وهي أكبر المشاكل التي تواجه الاستثمار الزراعي فهنالك تضارب بين قانون التخطيط العمراني وبين قانون الاستثمار.[1]

1المرجع السابق نفسه, ص 180-189

***المطلب الثاني :**

المشاكل والمعوقات الخاصة بالولايات :

هذه مشاكل ذات طابع ولائي وتختلف من ولاية إلي أخري حسب الموقف المالي الولاية ودرجه نموها وهي في غالب الأمر إما مشاكل هيكليه اوادارايه أو تشريعيه .

وتتمثل بإيجاز في الأتي:

1:المعوقات الهيكلية :

أ/ ضعف أداره الاستثمار في بعض الولايات وذوبان بعضها في أداره وزاره ألماليه وهيمنتها علي أداره الاستثمار إداريا وماليا أقعدت بعض الادرات عن القيام بالدور المنوط بها لقلة وضعف الإمكانيات وعدم الاستقلالية المالية والاداريه في اتخاذ القرار.

ب/ معظم الولايات ينقصها الهيكل المثالي والذي يقع علي الإدارات المتخصصة وألازمه لأدراه شؤون الاستثمار وخدمات المستثمرين.

ج/ معظم إدارات الاستثمارات ليس أداره عامه وإنما تتبع إلي إدارات صغيرة من ضمن إدارات الوزارة وليس هلا مكاتب تليق بالاستثمار

2:المعوقات الاداريه :

أ/ التعقيدات في الإجراءات المستثمرين في معظم الولايات حيث لايوجد نظام موحد كنظام النافذة الواحدة والذي يكفل المستثمرين القيام بكافه الإجراءات داخل مباني الاستثمار .

ب/ ضعف الكوادر البشرية ونقصان التدريب وبناء القدرات بادراه الاستثمار بالولاية .

ج/ غياب التنسيق بين إدارات الاستثمار وإدارات الأراضي والتخطيط العمراني وبقيه الوزارات الولائيه .

د/ نقص تقنيه المعلومات والاتصالات في الترويج للاستثمار وبث نشر المعلومات التي تهتم المستثمر وتمليكه لبقية الإجراءات المطلوبة .

3:المشاكل التشريعية والقانونية :

أ/ هنالك تضارب وتباين بين قوانين الاستثمار في الولايات حيث جاءت فيه موجود مما جعل التعامل معها بالنسبة للمستثمر أمر صعب

ب/ كما إن هنالك تضار بين بعض القوانين الولائيه والقانون الاتحادي القومي التقارب بين قانون الاستثمار الولايات وبين قانون واللوائح الولائيه والمحلية والتي تصدر بأوامر محليه رسوم الخدمات والحكر والعوائد

ج/ التضارب بين قوانين الاستثمار الولائيه وبعض القوانين ذات الصلة بالاستثمار.

المبحث الأول

(نبذة عن ولاية نهر النيل)

الموقع:

تقع إلى الشمال من ولاية الخرطوم التي تضم عاصمة جمهورية السودان، تقع ولاية نهر النيل بين خطي عرض (22-16) شمالا وخط طول (32- 30) شرقاً، وتبلغ مساحتها (124) ألف كيلومتر مربع أي ما يعادل (29,5) مليون فدان.

المناخ:

مناخ ولاية نهر النيل مناخ شبه صحراوي وتتراوح الأمطار من (150)ملم إلى 250 ملم شمالاً في العالم ،وتتراوح درجات الحرارة بين (47 و 48)درجات في الشتاء

السكان:

يبلغ عدد سكانها حوالي (212,000) نسمه تعتمد ولاية نهر النيل في اقتصادها على الزراعة التقليدية والحديثة وأهم المنتجات الزراعية هي الفول المصري الذي يزرع في بربر،وهي المدينة الثالثة بعد عطبرة والدامر عاصمة الولاية ويوجد بها أكثر من ثلاثون مشروع زراعي منها مشروع الأمن الغذائي عطبره الدامر - بربر ، ومشروع الزيداب الزراعي مساحته (15) ألف فدان وهو أول مشروع زراعي بالسودان أنشأة الانجليز عام 1905 ومشاريع ألراجحي الزراعية ببربر .

وتشتهر ولاية نهر النيل بصناعة الاسمنت وبها الكثير من المعادن غير المستغلة كالمايكا ، فالولاية غنية جدا بهذه المعادن الأخرى مثل الذهب الذي يستخرجه الأهالي بطريقة بدائية . كما كانت ولاية نهر النيل مهد الحضارات المروية القديمة بها أثار البجراوية شمال مدينة شندي كما توجد بها منطقة النقعة والمصورات التي بها معبدي الشمس و الأسد وهي عهد مملكة النساء الشهيرة حيث قصر النساء[1]

1/الموسوعة الحرة 20/9/2021 Htts:AR. Wikipdalwidx. Rpttl. ColDlD=212873555

حاضره الولاية:

تعتبر ولاية نهر النيل والتي عاصمتها الدامر وعاصمة المديرية الشمالية سابقا وبعد تقسيمها منذ العام 1994م إلى ولايتين الشمالية ونهر النيل ، أصبحت الدامر عاصمة الولاية التي تحدها ولاية الخرطوم من الجنوب ولايتي كسلا والبحر الأحمر من الشرق والولاية الشمالية في الغرب وجمهورية مصر العربية من الشمال، وتقع بين نهر النيل ونهر عطبرة وتمتاز بتاريخها العريق وشهرتها الدينية.وبها مكتب الوالي والأمانة العامة للحكومة والمجلس التشريعي ومعظم الوزارات والدوائر الحكومية.

التقسيم الادارية:

تتكون ولاية نهر النيل من (7) محليات وهي :

1/ محلية الدامر ، مساحتها (32) ألف كيلومتر مربع وبها (248)ألف نسمة من السكان

2/ محلية عطبرة ، مساحتها (3,8) ألف كيلومتر مربع وسكانها (130) ألف نسمة.

3/ محلية بربر وسكانها حوالي (160) ألف نسمة.

4/ محلية المتمة مساحتها (12) ألف كيلومتر مربع وسكانها حوالي (151) ألف نسمة.

5/ محلية أبو حمد مساحتها (38) ألف كيلو متر وسكانها حوالي (80) ألف نسمة.

6/ محلية البحيرة.

7/ محلية شندي، سكانها حوالي (268) ألف نسمة.

النقل والمواصلات:

موقع الولاية المميز جعل خطوط السكة حديد تخرج منها إلى جميع الاتجاهات إلى العاصمة الخرطوم وميناء بورتسودان ومدينة وأدي حلفا في إقصاء الشمال ورئاسة السكة حديد الكائنه بعطبرة ، تعطي اقتصاد الولاية مميزات عظيمة حيث تسهل إجراءات الشحن ومتابعة حركة البضائع والمعدات وهذا الوضع جعل الولاية مركز للتصنيع والتخزين وإعادة التعبئة حيث نقل المواد من والي جميع ولايات السودان[1].

1/ المرجع السابق نفسة20/9/2021

وتطرح هيئة سكة حديد السودان خطة خمسيه طموحه (2011 - 2007م) تهدف إلى رفع طاقة النقل لأقصى مدى إلى (4,5)مليون طن من البضائع إضافة لإنشاء خط موازي لخط الخرطوم بورتوسودان وبزيادة السرعة إلى (100)كلم في الساعة وتخفيض تكلفة النقل إلى 30% ولاشك أن التطورات الإيجابية للسكة حديد سوف ينعكس مردودها على الولاية اقتصاديا في المقام الأول.

الطرق والكباري:

خلال الخمس سنوات الأخيرة شهدت الولاية تشييد مجموعة من الطرق

المعبدة أهمها :

1/ طريق الخرطوم/ عطبرة/ هيا/ بورتسودان .

2/ طريق عطبرة/ بربر/ الصيرين/ أبو حمد .

3/ طريق عطبرة/ مروي/ دنقلا/ وأدي حلفا .

4/ طريق النيل الغربي امدرمان/ الحقنة/ المتمة/ أم الطيور .

عانت الولاية في السابق من عدم وجود كباري تربط شرقها مع غربها وعلي جانبي نهر النيل وشمالها بجنوبها على جانبي نهر النيل . لكن بحمد الله تم تنفيذ مجموعة من الكباري في إطار الطرق القومية العابرة للولاية.وأهم مدن الولاية مدينة عطبرة والتي تعتبر من اكبر واهم المدن السودانية وتسمى بمنطقة الحديد والنار نسبة لرئاسة السكة الحديدية والورش المركزية لصيانة القاطرات والتي تعتبر ملتقى طرق من بورتسودان وحلفا ومروي وتعتبر مدخل للولاية من الناحية الشمالية وبها العديد من المؤسسات الرسمية للدولة وكليات وجامعات وهيئة الإذاعة والتلفزيون . ومدينة الدامر ثاني اكبر مدينة وهي العاصمة وبها رئاسة الحكومة الولائية كما يوجد بها اكبر سوق للإبل في السودان وتعتبر من أقدم الأسواق في السودان لقربها من منطقة البطانة وشرق السودان أهم مواطن الإبل في السودان[1]

1/ المرجع السابق نفسة20/9/2021

المبحث الثاني

(مجموعة الراجحي الزراعية)

كانت بدايات المشروع في 2007وبداية حقيقية 2008م تم التصديق لمشروع زراعي لشركة ألراجحي الزراعية بمساحة إجمالية 500 ألف فدان كمشروع زراعي إلى ولاية نهر النيل لزراعة المحاصيل الزراعية ودمجها ضمن الشركات العاملة في مجال الاستثمار وفقا لقانون الاستثمار لحكومة السودان ومنها الإعفاءات وكل التسهيلات الخاصة لقانون الاستثمار لحكومة السودان.

أهداف الشركة :

1/ الشركة هي ضمن الشركات العاملة في المجال الزراعي وهي شركة وقفية كل أرباحها للمشاريع الوقفية والمجمعات ذات الدخل البسيط في العالم العربي .

2/ إنتاج وزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الاقتصادية مثل الأعلاف والصمغ والذرة والفول وهي محاصيل إستراتيجية.

3/ زيادة صادرات الدول العربية من المحاصيل النقدية بهدف الوصل لمرحلة الاكتفاء الذاتي.

4/ استخدام الآليات الزراعية بهدف الوصول لأفضل إنتاجية ممكنة .

5/ بداية لمشروع التكامل والتعاون العربي وذلك يفتح مشروعات زراعية في الدول العربية .

6/ المساهمة في اقتصاديات الدول العربية وذلك بزيادة فرص العمل وزيادة الصادرات من السلع النقدية

7/ زيادة رأس مال الشركة للمساهمة في عمليات دعم المحتاجين في العالم العربي.

حجم العماله :

المشروع يعتمد اعتماداً كلياً على الآليات الزراعية من أول رمي البزور حتى الحصاد لذلك فإن العمالة المحلية مائتان وعشرون و ثلاثون من العمالة الآسيوية[1]

1/ أمنه الضو مصطفى أحمد،الاستثمار الأجنبي الزراعي المباشر وأثره على التنمية ألاقتصاديه، رسالة ماجستير، جامعه النيلين، الخرطوم، 12/6/2018

أنواع المحاصيل :

يتم زراعة محاصيل كخطة أولى للمشروع أعلاف متمثلة في نبات البرسيم والذرة والقمح وهذا أول موسم إنتاج له وكل هذه المنتجات بهدف تغطية السوق المحلي والتصدير .

مشروعات جديدة :

هنالك مشروعات جديدة تحت التشييد تدخل في الإنتاج في عام 7201 م وهي مصنع التمور ، ومشروع ألراجحي الزراعي بمنطقة الدبة بالولاية الشمالية وهو مشروع يعتمد على) ألف فدان تحت التأسيس وفي مرحلة الري بالآبار وهو مشروع ضخم مساحته حوالي (500 التجارب لأنواع المحاصيل التي يمكن أن تنجح فيه ويعتبر مشروع الدبة من اكبر المشروعات الزراعية في السودان كمشروع يعتمد على الري المحوري وعلي مياه ارتوازية (مياه الآبار).

***المعوقات التي قابلت الشركة:**

1/المعوقات القانونية الشرعية:

وهي المشكلات التي تواجه كل مستثمر وهي تعدد نوافذ عمل الإجراءات وخلاف الإجراءات التي تمت بالمركز في الخرطوم فإن ولاية نهر النيل فيها رسوم وتصاديق أخرى مما يزيد خلاف بين القوانين ويجعل المستثمر يشعر بعدم التناسق والترابط بين المركز والولايات.

2/المعوقات السياسية :

المعوقات السياسية متمثلة في الحروب والنزاعات ولكن منطقة نهر النيل من المناطق الآمنة ليس فيها حروب ، ونزاعات قبلية لكن هناك معوقات سياسية أخرى تتمثل في حل التداعيات في ملكية الأراضي فنجد أن الأراضي المصدقة للمشروع حوالي (500) فدان وان مساحات كبيره لم يشملها المشروع بالرغم من استلام كافة الأوراق الرسمية ، وذلك لوجود حيازات لأهالي المنطقة بوضع اليد على تلك الأراضي ، ولم تعمل الدولة بصوره جادة لحل مشكلاتها وهي مساحات يرعون ويزرعون فيها موسميا ، ويعتبر حجم تلك القبائل وكانت كل الحلول ضعيفة خشية حدوث أي مواجهة مع تلك القبائل ولخوف الحكام على عدم استقرار أوضاعهم وخوفا على مناصبهم فكانت الحلول ضعيفة وفي غير صالح الموضوع بطرق غير حاسمة.[1]

1/ المرجع السابق نفسة12/6/2018

***المعوقات ألاقتصاديه:**

الآثار ألاقتصاديه متمثلة في الضرائب وطرق انجاز العملية الاستثمارية من اجراءت ,وطرق تنفيذ تلك الإجراءات ,والراجحي الزراعية من المشروعات الاستثمارية ألكبري الخاضعة لقانون الاستثمار,ولها كل امتيازات قانون الاستثمارات من إعفاءات جمركيه وإعفاءات الضرائب ولكن هناك بعض المعوقات التي تعوق مسار المشروع متمثله **في:-**

1/ كثرة نوافذ الإجراءات متمثله في المركز والولاية,بحيث نجد إن هنالك إجراءات تتم بالمركز بالخرطوم,ويتم دفع رسوم عليها وان هناك إجراءات أخري في الولايات مما يطيل إجراءات العملية الاستثمارية .

2/الإعفاءات الجمركية والضرائب علي المشروع ونجد إن كل مدخلان المشروع خاضعة للضرائب مما يزيد تكلفة الإنتاج .

3/ ترحيل المواد الخام والمنتجات من والي المشروع ذات تكاليف عاليه وذلك لارتفاع أسعار الترحيل ناتج عن ارتفاع أسعار البترول والاسبير الناتج عن ارتفاع الضرائب علي السيارات والرسوم علي الطرق الخاصة وان المشروع خارج المدينة .

4/ يتم عرض المنتجات داخل وخارج الولايات بالذات الأعلاف وهي خاضعة لرسوم المحليات والضرائب,مما يزيد تكلفة الإنتاج ومما يجعل المساحة للمنتجات ضعيفة في العرض الكلي للسلع وذلك لانخفاض سعر السلع البديلة التي تؤدي نفس الإشباع وسعرها اقل.

5/ عدم الوصول لمرحلة الإنتاج الكبير وذلك لعدم استلام كافه الأراضي المصدقة للمشروع وذلك لوجود مشكلة حيازة الأراضي وعدم قدرة الحكومة علي حسم موضوع الحيازات خوفا من الثقل السياسي لتلك الجماعات,فنجد إن كل حكومة تحاول حل مشكلة الأراضي بطرق غير محسومة واللجوء للوسطاء لتهدئة الموضوع مما يربك حسابات المشروع للوصول للمرحلة النهائية والتصدير خمسة سنوات ولم يتمكن حتى ألان من زراعة كافه الأراضي المصدقة.

6/ عدم استقرار التيار الكهربائي في المنطقة ذلك يسبب خسارة للمشروع لان جميع التقنيات هي حديثة تستخدم الكهرباء ويتضح ذلك من عدد العمال القليل بالمشروع بحيث لا يتجاوز(250)عاملا وموظفا.

7/ من المعوقات الاقتصادية أيضا هي ارتفاع تكلفه السكن والحياة المعيشية في الولاية مما يجعل الكثير من العمال إلي هجرة العمل والاتجاه للعمالة أليوميه مما يجعل الشركة في حالة بحث دائم عن العمالة الجيدة وذلك يزيد تكاليف الإنتاج بحيث يحتاج العمال الفترة التدريب علي الآليات وذلك يأخذ الوقت والجهد والمصروفات الاداريه المترتبة علي التدريب.

8/ عدم استقرار أسعار الصرف وهي المشكلة ألكبري للمشروع بحيث إن كل التقنيات للمشروع من الخارج مما جعل المشروع يضخ عملات صعبة في المشروع بصفه مستمرة في المرحلة الأولي مرحلة تجهيز المشروع والمرحلة الثانية تمثل مشكلة اقتصادية للمشروع وذلك لارتفاع الأسعار بسرعة كبيرة وعدم قدرة المشروع علي الحصول علي العملات الأجنبية إلا عن طريق السوق الأسود مما يزيد تكلفة الإنتاج,وان العمالة الأجنبية يتم تحويل مرتباتهم لدولهم من العملات الصعبة وان جميع إجراءاتهم بالعملات الصعبة من تذاكر وإقامة مما يحد من رغبة المستثمرين في مراجعة الاستثمار بالسودان وذلك ناتج عن عدم توفير الدولة للعملات الصعبة

9/ ضيق السوق المحلي للمنتجات الزراعية وبعد المشروع عن مناطق بيع واستخدام المنتجات الزراعية متمثلة في العلف الحيواني,والمعروف إن شمال السودان منطقة غير معروفة بالإنتاج الحيواني.[1]

1/ المرجع السابق نفسة 12/6/2018

المبحث الثالث

(دراسة حاله)

أخذت بيانات الدراسة من مشروع ألراجحي وحجم العينـة (100)

***نوع ألعماله:**

لا توجد تماما أي إناث في المشروع وكل العمالة والموظفين من الذكور.

***العمر:**

وتم توضيح الفئـات العمريـة العاملـة بـشركة ألراجحي الزراعية ، فكانت أكثر الفئات الزراعية العاملة فـي المـشروع التـي تتراوح أعمارهم بين (18-45) سنة حيث بلغ عددهم (140)فردا ، أي بنـسبة 70% وهي مرحلة الإنتاج للإنسان ، تليها في المرتبة الثانية فئة (45-65)سـنة حيث بلغ عددهم (60) فرداً ، بنسبة 30% من جملة العينة .

***المهنة:**

ومعظم العاملين في مشروع ألراجحي الزراعي من فئة المزارعين، إذ تمثل نسبة 70%

***مستوى التعليم:**

إن نسبة حاملي الشهادات الثانوية هم الأكبـر مـن العمالـة الموجودة وذلك يعزل لفائض العمالة من حاملي الشهادات في المجتمع الـسوداني ولا يوجد منهم من خريجي الخلاوي وذلك متطلبات العمل تطلب حاملي الشهادات للتعامل مع الآليات والمعدات المتطورة.

***الحالة الاجتماعية:**

أن المـزارعين بنـسبة 85%مـن المتزوجين ونسبة قليلة من العزابة وهم صغار السن أو حديثي العمل بالمـشروع وذلك لطبيعة وعادات المنطقة وسهولة الزواج مع الاستقرار في أي عمل .[1]

[1] مشروع الراجحي ، 20/9/2021

***مصادر المياه قبل دخول الاستثمارات الأجنبية:**

يتضح أن 70%من الأفراد يعتمدون على مصادر المياه من الأنهار وذلك لوجود المنطقة على النيل مما يسهل عملية أخذ واستخدام المياه.

***التغير الذي حدث في نوعيه الحياة بعد دخول الاستثمارات الأجنبية :**

اتضح أن نسبة 99% من العاملين يتحدثون عن تغير كبير في حياتهم بعد دخول الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة في المنطقة مما حرك السوق المحلي من إيجارات وعمليات البيع والشراء

***الأوضاع ألاقتصاديه بعد دخول مشاريع ألراجحي الزراعية:**

إن هنالك زيادة واضحة بعد دخول الاستثمارات الأجنبية حيث وصلت نسبة الدخل الشخصي إلى (90) من المجموع الكلي (100 (مما يشجع على قيام هذه المشاريع التي تؤدي إلى تحسين الوضع المعيشي.على الرغم من تحسين الأوضاع المادية أن الصحة العامة لم يحدث فيها تحسين كبير بعد دخول هذه الاستثمارات وذلك لعدم تطور المرافق الصحية والعلاجية مما يؤدي إلى هجرة الكثير من هم للسكن في المدينة بعيدا عن المصانع وذلك لطلب بيئية صحية وعلاجية متكاملة .أما بالنسبة للوضع التعليمي لم يحدث فيها تطور كبير على الرغم من دخول كليات وجامعات جديدة ويعزى ذلك لضعف البنية الأساسية والكادر التعليمي وضعف العائد المادي.خدمات المياه نجد أن (50) عينه أقرت بالتحسين في أوضاع المياه وذلك لاتجاه الدولة لتوفير المياه الصالحة للشرب وسهولة العمل في مجال تنمية المياه.

***المشاريع التنموية التي قامت بها مشاريع ألراجحي:**

حوالي (70)عينة ذكرت أن مشاريع ألراجحي لم تحقق تنمية بالمنطقة وان (30)فقط هم من ذكر وأن للشركة مشروعات تنموية.من الملاحظ أن هنالك مشروعات تنموية قامت على المشروع قامت بها الدولة ابسطها تعبيد الطرق والمراجعة الدائمة للطرق والجسور على امتداد الشارع الرابط بين الريف والمدن وتوفير الأمن وهي تعتبر مشروعات تنموية مصاحبة على نفقة الدولة لزيادة وترغيب العملية الاستثمارية في الولاية.[1]

[1] مشروع الراجحي ، 20/9/2021

***أنواع المشروعات التي نفذتها شركه ألراجحي الزراعية :**

(70)عينة من إجمالي العينات (100)ذكروا أن لا مشروعات تنموية نفذتها الشركة في المنطقة وان (30) هم من ذكروا أن هنالك مدرسة واحدة أنشأتها الشركة داخل المدينة.[1]

***التأثير على عادات وتقاليد أهالي المنطقة:**

أن مشروع ألراجحي الزراعـي ذو تأثير ضعيف على عادات وتقاليد أهالي المنطقة.

***الأثر المادي لمشاريع ألراجحي:**

أن التغير في الحياة من الناحية الماديـة إلى الأحسن من كل ظروف الحياة المحيطة بالفرد فنجد أن هذا التأثير ضعيف جدا وذلك لضعف العائد المادي الذي يتقاضاه العمال مـن العمـل فـي مـشروعات الزراعية.

***الدعم المادي:**

الدعم المادي نقصد به الزيادة في الموجودات المالية المتحصلة عن العمال ومثل دخل الممتلكات وهو عبارة عن عقارات أو أي ممتلكـات أو أي مملوكـات أخرى بعائد مادي للفرد تساعده على متطلبات الحياة اليومية ومعظمهم إيجـارات وذلك بعد دخول المشروعات وعدم قيام السكن الخاص بالمشروع فنجد أن الغالبية العظمى يقوم بإيجار منازل للمساعدة والحصول على الأموال .ولا توجد مساعدات حكومية أو إنسانية من المنظمات لعمال المشروع بـل هناك أخرى مثل الرعي وتربية المواشي أو التجارة في الأسواق بعـد سـاعات العمل وهي ذات الأثر الكبير في مساعدة العمال على تسيير حياتهم اليومية .

[1] مشروع الراجحي ، 20/9/2021

الخاتمة

إن المجهودات التي تبذلها الدولة في سبيل توفير مناخ استثماري محفز وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان بدأت تظهر أثارها الإيجابية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

الشئ الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي وبالتالي استقرار سعر الصرف والذي يحتاج إلى مزيد من الجهد لتوازن ميزان المدفوعات وتخفيض التضخم. والذي يتوقف على حجم الإنفاق الاستثماري والمجال الذي تتجه إليه الاستثمارات سواء كان في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي أو غيره .

النتائج والتوصيات

*** أولا:النتائج:**

1/ ساهم مشروع ألراجحي الزراعي في توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية كبناء المدارس بعدد (2)مدرسة أساس وثانوي، وتم تأهيل مستشفى بولاية امدرمان بمحلية امبده بتكلفة (2،800) مليون دولار حيث يشمل كل التخصصات الطبية المختلفة والعيادات الخارجية كما تكفل بتجهيز قسم النساء والتوليد وقسم الأطفال بالمعدات والأجهزة الطبية، وتم بناء مسجد في مدينة بربر.

2/حقق مشروع ألراجحي الزراعي أعلي إنتاجيه في العام الماضي تتراوح مابين (27-30) جوالاً للفدان الواحد و هذا يؤكد أن المشروع يعمل على زيادة الإنتـاج وتخفيف أعباء المعيشة.

3/من أبرز السلبيات أدى قيام المشروع في إغلاق بعض مجاري السيول خاصة وادي (أبو سلم).

***ثانياً : التوصيات :**

1/ إلزام المشروعات الاستثمارية بتهيئة بيئة معيشية للعمالة من مدارس ومستشفيات ومساكن خاصة للعمال.

2/ تقليل تكاليف الإنتاج.

3/ دعم الشرائح الضعيفة للتخفيف من حدة الفقر.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

القران الكريم

ثانيا: المراجع:

1/ الواثق عباس عبدالرحمن,المدخرات الى الاستثمارات في الاقتصاد السوداني,دار المصروفات للنشر,الخرطوم غرب 2016
.HTTS:AR.WIKIBEDALWIDX.RPTTL.COLDID.=212873555,15/1/2018 /2
3/ألزراعه في السودانWWW.SUDANWAY.SDIGORGRABHY.STATESHTS.
4/موقع بنك السودان المركزيWWW.COBOS.GOV.SD.NODE.250.
5/صلاح الدين علي,السودان,الاسكندريه,منشأة المصارف.
.THE WORADBANK,AFRIC DEVELOPMENT,2011 /6
7/بلال يوسف المبارك,مشاكل ومعوقات ألصناعه في السودان,مركز دراسات الشرق وأفريقيا.
8/صحيفة ألصحافه العدد 6280. يناير13
9/عثمان إبراهيم السيد,مشكلات النقل في السودان في قضايا النقل في السودان,أوراق المؤتمر العلمي,مركز دراسات شرق إفريقيا الخرطوم2004.
10/قطاع الاتصالات ودوره في التنمية,مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجيين الخرطوم2010.
11/كتاب حقائق العالمFACT BOOK 81 WWW.C.I.A.
/عبد الوهاب عثمان شيخ موسى,منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان,العملة المحدودة 201112
13/إيمان الحيارى,أسباب تدهور الاقتصاد السوداني,WWW.GOGLE.NET.
14/مأمون احمد محمد نور,الإصلاح الزراعي الحاضر,مجلة السودان 2يناير.
15/دانة الوهادي,معوقات ألزراعه في السودان,25 MARSH WWW.GOGLE.NET.
16/خالد بن عبد الرحمن المشعل,الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي,جامعة الإمام محمد بن سعود,دار صادر الرياض,1385.
17/السيد الهواري,موسوعة الاستثمار,الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية,1982.
18/أميرة عبد اللطيف مشهود,الاستثمار في الاقتصاد السوداني,مكتبة مدبولي,ط 1,القاهرة,1991.
19/حسني خربوش داؤود,الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق,دار طهران للنشر,عمان,الأردن.

20/مصطفى كامل السيد واخرون.
21/عوض بن عوف يسلم,العوامل المحددة لنمو الاستثمار,جامعة الموصل كلية الاقتصاد,رسالة ماجستير.
22/عبد الرحمن سيد أحمد,دراسات في التنمية الاقتصادية,معهد البحوث والدراسات العربية,جامعة الدول العربية,الإسكندرية,1973.
23/جير الدمايرروبرت بولدين,التنمية الاقتصادية,ترجمة يوسف الصائغ,بيروت.
24/أحمد التجاني صالح,ورقة عمل بعنوان الاستثمار كمدخل للتكتلات الاقليميه وانطلاقات السياسة,وزارة الاستثمار2010م.
25/عبد السلام أبو قصف,اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي,ط2,مطبعة شعاع الدين2001.
26/المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتمان الصادرات,مناخ الاستثمار في الدول العربية,2002.
27/وزارة الاستثمار,تقرير الاستثمار السنوي,2015م.
28/وزارة الصناعة,السودان,أرض الفرص الصناعية,2016.
29/وزارة المالية,العرض الاقتصادي,2009.
30/موقع شواردارس محرك البحث الاقتصادي.
31/العرض الاقتصادي2012.